

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي

القدس في قضايا الحل النهائي

أ.د. نعيم سلمان بارود

كلية الآداب - قسم الجغرافيا

الجامعة الإسلامية - غزة

ملخص: كانت القدس بالنسبة للفلسطينيين وما زالت وعلى مدى العصور أمراً حيوياً وجوهرياً، وهي أحد المحددات الأساسية للهوية الفلسطينية وللثقافة العربية والإسلامية، أما الإسرائيليون فيزعمون أنهم بحاجة إلى القدس باعتبارها جزءاً أساسياً من الحلم الصهيوني، وأنها هي التي غدت الهوية اليهودية على مدى ألفي عام، وهم يتشبثون بالقول بأن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل الأمر الذي يجعل عملية التسوية في النهاية أمراً معقداً ومحفوفاً بالصعاب. ومن هذا المنطلق بات المشهد السياسي لمدينة القدس مشهداً ضبابياً تتقاطع فيه المصالح وتتعدد فيه وجهات النظر وتعدم فيه الرؤية.

وعلى ذلك أصدرت إسرائيل مجموعة كبيرة من اللوائح والأنظمة والقوانين والقرارات، وقامت بسلسلة من الإجراءات الاستيطانية وأحدثت انقلاباً ديموغرافياً، وشرعت في بناء الجدار وسحبت هويات المقدسيين، وفرضت طوقاً شاملاً على جميع مناطق القدس، كل ذلك جاء من أجل تأخير النظر والتفاوض حول القدس وتأخيرها لقضايا الحل النهائي من أجل أن تكسب إسرائيل الوقت للسيطرة على ما تبقى من المدينة.

في المقابل فإن المفاوضات الفلسطينية تنازلت عن بعض أحياء القدس ورضي بالأمر الواقع وتحت الضغط قَبِلَ بمبدأ (إنقاذ ما يمكن إنقاذه)، وهذا في حد ذاته مرفوض بجميع المستويات، ويعتبر خطيئة سياسية وأخلاقية وقانونية يجب أن يتحمل المفاوضات الفلسطينية وزرها ويجب أن يثبت على حقه في القدس كل القدس. كما يجب على إسرائيل أن تتخلى عن فكرة أن القدس العاصمة الأبدية والموحدة للشعب اليهودي وأن تعيد الحقوق كاملة في كل القدس، وأن يعود المقدسيون إلى القرى التي هُجروا منها قسراً في حرب عام 1948م، وعليها أن تقوم بتفكيك المستوطنات وإخراج المستوطنين، وإعادة الأرض إلى أصحابها.

Maturity of the Palestinian State and the Questions of the Final Status

Jerusalem as one of the Final status Issues

Abstract: Jerusalem has always been an essential question to the Palestinians. It identifies the Palestinian identity and Islamic and Arab culture. Israelis claim that Jerusalem is an essential component of the Jewish dream

and it has shaped the Jewish identity for two thousand years. They adhere to say that the unified Jerusalem is their perpetual capital. This makes settling the final status question very difficult and dangerous. This also makes the prospected future of Jerusalem hazy and unforeseen.

To impose a fait accompli, Israel enacted a big number of rules and regulations and made a number of decisions to change the legal status of Jerusalem. Israel also built a big number of settlements to change the demographic status of Jerusalem and has built the apartheid wall around it and drew off the identity cards of the Palestinians living in Jerusalem. They also imposed a comprehensive encirclement around Jerusalem. This has been for the purpose of delaying the negotiations around the city and gain time to seize what remains of the city. In contrast, Palestinian negotiators offer more concessions in the passage of time and they accept the status quo of the city to "save what can be saved" as they claim. This is, of course, inadmissible and considered a political, legal and moral iniquity that the Palestinian negotiators are held responsible for. Palestinians have to adhere to their rights in Jerusalem and Israel has to give up the idea of the "perpetual capital" of the Jews. Palestinians of Jerusalem have the right to return to their original villages from which they were expelled in 1948.

تقديم:

منذ أن قامت إسرائيل باحتلال الجزء الغربي من القدس في العام 1948م، وأكملت احتلال المدينة في العام 1967م، أصبحت وحدها التي تتحكم في المدينة وترسم سياستها وتحدد معالمها، ومنذ ذلك التاريخ ظلت القدس غائبة عن أجندة المفاوضات، وظلت هذه القضية تؤجل فيما بات يعرف (بقضايا الحل النهائي)، وقد استغلت إسرائيل ذلك وقامت بسلسلة من الإجراءات التي غيرت معالم المدينة المقدسة وفرضت وقائع جديدة على الأرض؛ لأنها باتت تدرك أن هذه الوقائع ستؤخذ بعين الاعتبار عند طرحها للنقاش في قضايا الحل النهائي.

لذلك بقيت إسرائيل ترحل البحث في قضية القدس إلى مباحثات الحل النهائي التي لا جدول زمني يشير إليها ولا التزامات تجبر إسرائيل على التسريع بها، بينما استفادت إسرائيل من هذا التأجيل بتغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي على الأرض، وتستثمر هذا التأجيل لاستتباق أي اتفاق نهائي مع الفلسطينيين.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الأوضاع الجديدة التي فرضتها إسرائيل على مدينة القدس من أجل تغيير ملامحها الجغرافية والديموغرافية في سباق مع الزمن قبل أن يكون هناك أي حل للمدينة المقدسة، وفي نفس الوقت يخضع العرب في مدينة القدس لكامل السيادة اليهودية على مدينة القدس دون أن تكون لديهم رؤية واضحة أو استراتيجية محددة للدفاع عن مدينتهم.

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

مبشرات الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لعرض وتوضيح الطرق والآليات التي استخدمتها إسرائيل من أجل جعل مدينة القدس بأكملها ويقسمها تحت السيطرة والهيمنة الصهيونية، وهذا مكنها من إقامة ما يعرف بشبكة التحكم والسيطرة على القدس. وقد اعتمدت إسرائيل على مبدأ شل حركة الخصم من خلال السيطرة التامة على النقاط الرئيسية في هذه الشبكة بحيث يواجه الخصم في كل مرة يحاول فيها التحرك عقبة من نوع ما، وتمكنت إسرائيل من خلال هذه الشبكة من شل حركة المجتمع الفلسطيني تماماً، وعطلت فكر المفاوضات الفلسطيني، ورسمت له خريطة الطريق التي يجب أن يسير عليها إذا ما أراد التفاوض حول القدس. كما أن هذه الشبكة ستحول القدس إلى مدينة كبرى تتحكم في مركز الضفة الغربية وتحول دون قيام دولة فلسطينية.

أسباب اختيار الموضوع (أهمية الدراسة):

وقع الاختيار على هذا الموضوع "استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي - القدس في

قضايا الحل النهائي" لعدة أسباب، نذكر منها :

- 1- أن جميع المفاوضات ومعاهدات السلام التي عقدت مع إسرائيل من جميع الأطراف الفلسطينية - الأردنية - المصرية جاءت جميعها ضعيفة جداً، ولم تبحث قضية القدس بجديّة وإنما جاءت في مجملها اتفاقات ومعاهدات سطحية لم تُلبّ تطلعات الشعب الفلسطيني في الحصول على القدس كعاصمة لدولته.
- 2- المرونة البالغة جداً التي أبدتها المفاوضات الفلسطيني حول القدس والتي وصلت إلى درجة التهاون أو التنازل (وقد تم عرض ذلك من خلال عرض مجموعة من الوثائق على بعض الفضائيات أثبتت أن السلطة الفلسطينية تعاملت مع موضوع القدس في مباحثات سرية ثنائية وقدمت جملة كبيرة من التنازلات عن القدس).
- 3- الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل في صراعها على القدس مع الفلسطينيين حيث إن مرتكزات ومكونات السياسة الإسرائيلية تجاه القدس جاءت مستندة إلى قاعدة صلبة ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التشريعات والقرارات والمواقف الأمريكية، والتي تصدر عن جميع المؤسسات الرسمية الأمريكية والتي تتبنى رؤية إسرائيل فقط تجاه القدس.
- 4- ضعف الاصطفاف العربي والإسلامي حول قضية القدس، وعدم تبنيها رسمياً في المحافل الدولية واعتبارها قضية العرب والمسلمين.

أ.د. نعيم بارود

تساؤلات الدراسة :

- تساؤلات كثيرة تُطرح بقوة في هذا المجال، ولكن من أهم هذه التساؤلات :
 - هل ستكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية (المنتظر الحصول على اعتراف بها في سبتمبر 2011) المستقلة عن طريق طاولة المفاوضات؟
 - هل باتت قضية القدس محسومة إسرائيليًا ومن الصعب طرحها على طاولة المفاوضات؟
 - هل سيكون هناك رئيس حكومة إسرائيلي قادم يستطيع أن يتخذ قراراً حاسماً في قضية القدس واعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية؟
 - أم أن قضية القدس ستكون الغلبة فيها للأقوى؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- 1- عرض المشهد السياسي العربي والإقليمي والدولي الحالي لمدينة القدس وتوضيح أهم الإجراءات والمواقف التي تبنت قضية القدس خاصة القمم العربية المتتالية.
- 2- التركيز على أهم الإجراءات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس وإظهار أهم القرارات والقوانين واللوائح والأنظمة التي تتعامل معها إسرائيل (دولة الاحتلال) في القدس.
- 3- إبراز أهم الوسائل التي اتخذتها إسرائيل من أجل فرض وقائع جديدة على أرض الواقع من شأنها أن تعيد للفلسطينيين أبسط حقوقهم في المدينة لكي تظل إسرائيل وحدها هي التي تسيطر على المدينة.
- 4- دراسة مكونات ومرتكزات السياسة الإسرائيلية تجاه القدس ومستقبلها وتوضيح موقف أمريكا الداعم لهذه المرتكزات.
- 5- التعرف على دور المفاوضات الفلسطيني فيما يتعلق بقضية القدس، هل هو دور يحافظ على الثوابت الفلسطينية أم يفرط بها؟
- 6- عرض رؤية موضوعية للحل النهائي لموضوع القدس.

صعوبات الدراسة :

كانت أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة هي قلة الدراسات التي تناولت مستقبل مدينة القدس وتقديم حلول لهذه القضية الحساسة اللهم إلا بعض التقارير وأوراق العمل التي لم يسجل فيها كاتبوها ومعدها السنة أو مكان عرض الدراسة أو مكان نشر الدراسة، فجاءت الكثير من المراجع التي استند إليها الباحث (غير مكتملة التوثيق)، أما الدراسات والأبحاث العلمية فجاء توثيقها مكتملاً وفق الأسس العامة للتوثيق العلمي.

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

بين يدي القدس :

القدس مدينة الحضارات والديانات ونقطة ارتكاز القوى على سطح الأرض، إذ إنها كانت وما زالت رمزاً للسيادة والاستعلاء على مدار التاريخ، حيث إن كل أمة من الأمم أو أي حضارة من الحضارات إذا أرادت أن تثبت قوتها وسطوتها كانت تثبت ذلك بالاستيلاء على القدس واحتلالها، هكذا فعل الصليبيون مثلاً، وهكذا كان الفتح الإسلامي لها، حيث كان ذلك بمثابة إعلان رسمي على أن الإسلام ارتفعت رايته فوق هذه المدينة التي من يحكمها إنما يحكم العالم ويرسي قواعد القوة لدولته، وما حضور سيدنا عمر بن الخطاب إلى هذه المدينة المقدسة لاستلام مفاتيحها إلا بمثابة إعلان لكل العالم في ذلك الوقت أن الإسلام والدولة الإسلامية هي صاحبة السيادة على ربوع الأرض.

وهكذا بقيت قواعد اللعبة وهكذا ظل هذا الفهم وظل هذا المكيال الأثقل في ميزان القوة العالمية وهو الذي فهمته بريطانيا وأمريكا جيداً، حيث قامتا بتسليم فلسطين لليهود عام 1948م، وما تبقى من القدس عام 1967م، وأعلننا أنهما أصحاب السيادة والقوة على الكرة الأرضية بسيادتهما على مدينة القدس.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت إسرائيل (دولة الاحتلال) بترتيب أوراق المدينة وفق سلسلة منظمة ومرتبطة وحسب مخططات مدروسة لإضفاء الصفة اليهودية على مدينة القدس.

من هنا سحاول في هذه الدراسة عرض الواقع الذي يمر على مدينة القدس، والانطلاق من هذا الواقع لاستشراف المستقبل؛ لأن استشراف المستقبل وإن كان أمراً صعباً فإنه يؤهل لإعداد جيد وإن كان شاقاً.

المشهد السياسي العربي والإقليمي والدولي الحالي لمدينة القدس :

منذ أن قامت إسرائيل باحتلال الجزء الغربي من القدس في العام 1948م، وأكملت احتلال المدينة في الخامس من حزيران من العام 1967م، أصبحت وحدها هي التي تتحكم في المدينة وترسم سياستها وتحدد معالمها، وأصبح العالم العربي والدولي يتعامل مع القدس على أنها المدينة التي وقعت تحت الاحتلال في العام 1967م (أي الجزء الشرقي من المدينة)، وهذا يعني ألا عودة إلى أية قرارات أو مبادرات أو حلول أو مقترحات قبل ذلك التاريخ، "وقد يكون من المفيد التذكير بأن أول طرح عربي رسمي لهذه الرؤية لإنهاء الصراع وإعلان الموقف العربي الرسمي من قضية القدس جاء في رسالة الرئيس أنور السادات إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في 17 أيلول

1978م (كامب ديفيد الأولى) تناولت اقتراح تقسيم الوظائف الضرورية في المدينة، وأنه يمكن إقامة مجلس بلدي من العرب والإسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف⁽¹⁾. كانت هذه الرسالة بمثابة فتح الباب العربي على مصراعيه لتحديد الموقف العربي والإسلامي الرسمي من قضية القدس، وقد تأكد هذا الموقف في مؤتمر القمة العربي في فاس 1982م، ثم تلاه القمة العربية في بيروت 2002م، وقمة الرياض 2007م التي أكدت جميعها على أن الحديث ينحصر في القدس العربية المحتلة عام 1967م واعتبارها جزءاً من الضفة الغربية. أما المبادرة السعودية حول القدس فقد عملت على الجمع بين الولاية الدينية والسياسية والجغرافية في القدس الشرقية دونما مستوطنات، في حين جاء الطرح الأمريكي الإسرائيلي باعتبار المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية جزءاً من إسرائيل إضافة إلى سيادة إسرائيلية على الحي اليهودي وحائط البراق داخل أسوار المدينة المقدسة. أما أول من وضع الخطوط الرئيسية للاستراتيجية الإسرائيلية في قضية القدس موشيه دايان في 16 نيسان 1968م، حيث عرض في حوار مع شخصيات فلسطينية قائلاً: أرى أن حل مشكلة القدس يتعلق بالسؤال التالي: هل سيكون الحل السياسي مع الأردن؟ (أي في إطار حل عربي - إقليمي للصراع)، أم مع دولة فلسطينية (في إطار تفاوض ثنائي للحل على أساس دولتين لشعبيين)، وقد لخص دايان الموقف الإسرائيلي حول القدس في ثلاث نقاط:

- القدس لن تعود مجزأة.
 - توفير حرية الوصول للأماكن المقدسة لجميع الأديان.
 - تحكم كل ديانة أماكنها المقدسة⁽²⁾.
- وظل هذا النهج الذي رسمه دايان منذ العام 1967م هو نفسه الذي سار عليه جميع المسؤولين في إسرائيل حتى العام 2011م.

الفلسطينيون من جانبهم كانت وما زالت القدس بالنسبة لهم وعلى مدى العصور أمراً حيوياً وجوهرياً وأنها أحد المحددات الأساسية للهوية الفلسطينية وللتقافة العربية والإسلامية، أما الإسرائيليون فيزعمون أنهم بحاجة إلى القدس باعتبارها جزءاً أساسياً من الحلم الصهيوني؛ ولأنها هي التي غدت الهوية اليهودية على مدى ألفي عام وهم يتشبثون بالقول بأن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل الأمر الذي يجعل عملية التسوية في النهاية أمراً معقداً ومحفوفاً بالصعاب⁽³⁾.

من هذا المنطلق وعلى أساس هذا كله بات المشهد السياسي لمدينة القدس مشهداً ضبابياً تتقاطع فيه المصالح وتتعدد فيه وجهات النظر وتتعدم فيه الرؤية إلا من بصيص أمل يأتي من بعيد من

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

هنا أو من هناك. وهذا ما أدركته إسرائيل جيداً وفهمته فهماً عميقاً، فاستغلت الموقف وامتنعت
ظهر الخلافات وابتدت تفرض وقائع جديدة على الأرض، وتقوم بسلسلة من الإجراءات التي من
شأنها أن تعمل على تغيير شامل لقدسية المكان وجغرافية المدينة وديموغرافية السكان في عملية
متسارعة جداً علماً تصل إلى ما تصبو إليه حتى إذا ما عرضت المدينة على طاولة المفاوضات
وجدناها قد ملئت حرساً إسرائيلياً ونجمة سداسية زرقاء.

إن الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل في مدينة القدس أدت إلى خلق وقائع جديدة على الأرض
تساهم بصورة كبيرة في رسم مستقبل معقد للقدس لا يستطيع أحد أن يفك رموزه، ومن أهم هذه
الإجراءات ما يلي :

الإجراءات الإسرائيلية في القدس :

تعددت الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس من أجل فرض وقائع جديدة من أجل السيطرة
على المدينة والسيطرة على الحياة اليومية للفلسطينيين من جانب، وفرض وقائع ثابتة على
الأرض تفرض فيها إسرائيل سياستها (الأمر الواقع) تمنع أو تعيق أي أمل للفلسطينيين في اتخاذ
القدس عاصمة للدولة المستقبلية، وتعددت الإجراءات ما بين قرارات وقوانين ولوائح وأنظمة
ومستوطنات وجدار فاصل وطرق وسكك وإجراءات اقتصادية ودينية ومنظومة متكاملة لتهود
المدينة، وقد كانت هذه الإجراءات على النحو التالي :

أولاً : قرارات وقوانين ولوائح وأنظمة تجاه مدينة القدس :

بعد احتلال القدس في العام 1967م لم تتعامل إسرائيل مع المدينة على أنها لجميع الديانات ولم
تأخذ بعين الاعتبار المكانة الخاصة لهذه المدينة بل أصدر الجنرال الإسرائيلي (عوزي نركيس)
قائد ما يسمى بالمنطقة الوسطى الأمر العسكري (رقم 2) الذي يلغي بموجبه الإدارة الأردنية على
الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وبعد ذلك فرض على القدس القانون الإسرائيلي
"ترتيب السلطة والقانون" الصادر في 1948/7/26م الذي يخول بموجبه الحكومة بضم أية مساحة
من أرض إسرائيل إلى حدود دولتها.⁽⁴⁾

وبهذا القانون وبهذه القرارات اعتبرت إسرائيل نفسها أنها المتصرف الوحيد في القدس وأنها القوة
التي من حقها أن تصدر أية قرارات^(*) دون الرجوع إلى أحد ودون أبعاد قانونية. وكان القانون

(*) لأن هذا القانون الصادر في 1948/7/26م صدر عن الحاكم العسكري ولم يصدر عن أية جهات
قضائية أو قانونية، حيث عملت إسرائيل منذ اللحظة الأولى على فرض القانون العسكري على
المدينة، والذي يحق فيه للحاكم العسكري أن يصدر أي مرسوم دون أن تكون له مرجعية قضائية.

أ.د. نعيم بارود

الأخطر على مدينة القدس هو القانون الذي صدر في 31 تموز 1981م حيث إن الكنيسة الإسرائيلية أقر بشكل استثنائي مستعجلاً قانوناً عرف باسم (قانون أساسي : القدس) والذي ينص على أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل، وأنها مقر الرئيس والكنيسة والحكومة والمحكمة العليا.⁽⁵⁾

هذا القانون أسدل الستار على آخر دائرة من دوائر الصراع العربي الإسرائيلي على مدينة القدس، وأصبحت إسرائيل وحدها هي المخولة بالتصرف في كل مجريات الحياة في هذه المدينة على مرأى ومسمع من العالم كله ومن الأمة العربية والإسلامية، وبدأت إسرائيل تسابق الزمن من أجل تغيير معالم المدينة المقدسة وتنفيذ المخططات الإسرائيلية، والتي بدأتها بمصادرة الأراضي العربية وأراضي الوقف الإسلامي وهدم البيوت وتشريد أهلها، وكانت إسرائيل تسعى لتحقيق ذلك من خلال ضم أكبر مساحة من الأراضي في أقل وقت ودون إثارة مشاكل. وبعد اكتمال ضم القدس سارعت إسرائيل إلى تطبيق قانون الغائبين على جميع أملاك الغائبين العرب، وبهذا القانون وضعت إسرائيل يدها على مساحات واسعة من أراضي مدينة القدس.⁽⁶⁾

وفي العام 1999م سنت الكنيسة قراراً جديداً تحت اسم "الاستفتاء العام" الذي يمنع بموجبه التنازل عن أية أراضٍ سرت عليها القوانين الإسرائيلية، وقد جاء هذا القانون إثر محاولات (يهود باراك) التوصل إلى حل بخصوص مدينة القدس⁽⁷⁾، وقد جاء هذا القانون ليقطع الطريق كلياً على أي أمل للتوصل إلى حل يعيد للفلسطينيين بعض حقوقهم في مدينة القدس، ويمنع نقل أية أراضٍ أو التخلي عن أي مساحة من القدس لصالح الفلسطينيين لكي يقيموا عليها عاصمتهم في حال التوصل إلى حل حول مدينة القدس.

إن هذا القانون من أخطر القوانين التي عرفتها مدينة القدس للأسباب التالية :

- أ- أن هذا القانون يمنع التنازل عن أية أراضٍ سرت عليها القوانين الإسرائيلية.
- ب- أن القدس الشرقية قد سرت عليها القوانين الإسرائيلية، لذلك فلا أمل مطلقاً أن يتخلى الإسرائيليون عن أية أراضٍ من القدس لصالح الفلسطينيين.
- ج- هذا القانون يقيد الطرف الإسرائيلي المفاوض ويحدد له مسار واحد فقط وهو ألا تنازل عن أي جزء من مدينة القدس.
- د- جاء هذا القانون استكمالاً وتثبيتاً للموقف الإسرائيلي الذي طرحه (دايان) 1968م بأن القدس لن تعود مجزأة.

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

وهذا دليل قاطع على أن جميع الأنظمة والقرارات واللوائح والأنظمة التي صدرت بحق مدينة القدس لم تكن عشوائية أو قرارات متناثرة، بل جاءت جميعها في منظومة واحدة متكاملة يربط بعضها بعضاً ويكمل بعضها بعضاً ويدعم بعضها البعض الآخر.

عشرات بل مئات القوانين التي فرضتها إسرائيل لتطال كل مناحي الحياة في القدس الشرقية، بحيث لم تترك إسرائيل أي قضية من القضايا إلا وشملتها بقانون أو نظام يضمن لها الحق في التصرف فيه منها على سبيل المثال :

- إلغاء القوانين الأردنية وفق أوامر عسكرية أو تعديل هذه القوانين من أجل استكمال السيطرة على أراضي الفلسطينيين في القدس وتهجيرهم، وبلغ مجموع هذه الأوامر حوالي 1500 أمر عسكري شملت كل مناحي الحياة في الضفة الغربية بما فيها القدس وغزة.
- طبقت إسرائيل "قانون الغائب" الذي سن عام 1950م من قبل الكنيست الإسرائيلي بهدف حرمان الفلسطينيين من حقهم في أراضيهم التي كانوا يسكنون فيها قبل النكبة في القدس والضفة. كما منح نفس القانون إعطاء الحق المطلق للقيّم على أملاك الغائبين بالتصرف بهذه الأراضي بما في ذلك بيعها. وينص هذا القانون على أن كل شخص كان خارج إسرائيل أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها إسرائيل عام 1967م، فإن أملاكه تنقل إلى القيم على أملاك الغائبين، ويحق للقيّم البيع والتأجير، وهذا ما حصل في العقارات التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجمعيات الاستيطانية بالبلدة القديمة.
- قرار الحكومة تشكيل لجنة وزراء القدس الكبرى مهمتها العمل كحكومة مصغرة للقدس الكبرى تتكون من ثمانية وزراء (المالية، الأمن الداخلي، البيئة، البنى التحتية، السياحة).
- إعلان سلطات البيئة وحماية الطبيعة أن الأراضي المخصصة للعرب إما أراضي خضراء أو أراضي حدائق عامة لمنع العرب من التوسع في أراضيهم ولم تنتج من هذه الإجراءات حتى المقابر الإسلامية حيث تم الإعلان عن مقبرة باب الرحمة كمنطقة حدائق وطنية عام 1970م.
- قانون الدخول لإسرائيل وتعديلاته، الذي يمنع عودة المقدسيين الذين أجبروا على ترك المدينة بفعل الممارسات الإسرائيلية إلى مدينتهم.
- قانون إثبات الحياة في القدس، الذي يهدف إلى سحب هويات المقدسيين.⁽⁸⁾

ثانياً : الاستيطان في مدينة القدس

قامت إسرائيل بسلسلة من الإجراءات الاستيطانية العملية من أجل فرض سياسة الأمر الواقع ورسم معالم سياسية يصعب.

أ.د. نعيم بارود

من خلالها إعادة تقسيم المدينة، فبدأت بوضع سياسات وأساسات لبناء المستوطنات والأحياء الاستيطانية، وكذلك الكتل الاستيطانية في القدس الشرقية، الأمر الذي أدى إلى إحاطة هذه المستوطنات بالقدس من جميع الجوانب، كما قامت إسرائيل بإتخام هذه المستوطنات بعدد كبير جداً من المستوطنين لتخلق واقعاً جغرافياً وديموغرافياً وتعمل على إيجاد خلخلة سكانية في القدس العربية، جاءت هذه السياسة الإسرائيلية لتحويل المناطق العربية إلى جزر صغيرة في محيط الاستيطان الكبير.

وقد بدأت أولى خطوات الاستيطان الحقيقي في 28 حزيران 1967م حينما أعلن عن توسيع حدود بلدية القدس وتوحيدها وذلك ضمن خطة تسير في اتجاهين متوازيين.

1- ضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي العربية والتي تستطيع إسرائيل انتزاع ملكيتها من أصحابها لإقامة المستوطنات عليها.

2- تحقيق أقل عدد ممكن من السكان العرب.

وقد رسمت إسرائيل حدود البلدية الجديدة لتضم 28 قرية ومدينة عربية، فأخذت المدينة وضعاً غريباً، وبدأت حقبة من رسم حدود البلدية لتتوسع حدودها من 6.5 كم² إلى 70 كم² ثم أصبحت 108 كم²، وتم توسيعها في اتجاه الغرب لتصبح مساحة المدينة 123 كم².

وقد أرادت إسرائيل من خلال هذه السياسة تغيير جغرافية المدينة وفرض واقع جديد في الجغرافيا السياسية لمنطقة القدس وما حولها من خلال ما يلي :

1- رسم معالم جديدة لتهويد القدس من خلال تركيز الاستيطان فيها وفرض سياسة الأمر الواقع وإيجاد أوضاع جيوسياسية، بحيث يصعب على السياسي أو الجغرافي إعادة تقسيمها مرة أخرى.

2- تم من خلال هذا التوسع المتسارع لتوسيع حدود المدينة وضع سياسات وأساسات لأحياء يهودية في القدس الشرقية لتقام عليها سلسلة من المستوطنات تحيط بالقدس من جميع الجهات.

3- إسكان عدد كبير من المستوطنين في الأحياء الاستيطانية الجديدة وإجلاء السكان الأصليين عنها لفرض واقع ديموغرافي جديد.

4- إحداث خلخلة سكانية في القدس تكون الأكثرية فيها لليهود.

وكانت إسرائيل قد وضعت رؤية استراتيجية ومجموعة من الأهداف للاستيطان في القدس على النحو التالي:

1- تركيز أغلبية يهودية في القدس بحيث تكون العامل الحاسم في أي اتفاق مستقبلي حول المدينة.

2- خلق حقائق على الأرض تمنع تقسيم المدينة مجدداً.

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

- 3- محاصرة القسم العربي من المدينة استراتيجياً وتوطينه بكثافة يهودية عالية بحيث تلغي عملياً أي احتمال لإعادة تقسيم المدينة أو تسليم القسم الشرقي منها لسلطة أخرى.
- 4- عزل القدس العربية جغرافياً عن باقي مناطق الضفة الغربية بتجمعات استيطانية ضخمة لتصبح القدس كياناً مستقلاً عن الضفة الغربية تحكمه الوقائع الإسرائيلية.
- 5- إلزام العرب بالحصول على تصاريح لدخول القدس كونها ذات كيان مستقل ذو وضع خاص يخضع لنظام الحكم العسكري، وهذا من أهم الأهداف التي سعت إسرائيل لتحقيقها.
- 6- دفع المواطنين المقدسيين إلى ترك المدينة والنزوح عنها والتخلي عن مواظمتهم المقدسية. وقد عمدت إسرائيل إلى رسم محاور الاستيطان على النحو التالي :

1- محور (حزام) المستوطنات الشمالية :

والذي يهدف إلى عزل القدس عن شمال الضفة الغربية، حيث قامت إسرائيل ببناء مجموعة كبيرة من المستوطنات لعزل القدس عن رام الله والبييرة مثل مستوطنات (نفيه يعقوب، بسغات زئيف، ريخس شغافط، رامات بولين).

2- محور (حزام) المستوطنات الجنوبية :

والذي يهدف إلى عزل القدس عن جنوب الضفة الغربية ومنع التواصل الجغرافي (بيت لحم والخليل)، ومن أهم المستوطنات الجنوبية في القدس مستوطنة (جبل أبو غنيم وجيلو).

3- محور (حزام) المستوطنات الشرقية :

ويهدف هذا الحزام إلى إشراف هذه المستوطنات من ناحية الشرق وخنق المدينة ومنعها من التوسع والتمدد ناحية الشرق، ولعل أهم مستوطنة في هذا المحور هو الكتلة الاستيطانية (معاليه أدوميم).

إضافة إلى عشرات المستوطنات التي تتموضع بعناية في كل شبر من أراضي القدس سواء من داخل الحدود الجغرافية للمدينة، أو من داخل الحدود الجغرافية للمحافظة أو من خارج حدودها الجغرافية، بحيث تحيط بها من جميع الاتجاهات.

كما قامت إسرائيل في العام 1994م بالإعلان عن المشروع الاستيطاني الأضخم في محيط مدينة القدس وهو المعروف باسم (E1) والذي يهدف إلى البناء على مساحة 12443 دونماً من أراضي قرى (الطور، عناتا، أبو ديس)، وقد تمت المصادقة على هذا المخطط من قبل وزير الدفاع في العام 1997م، ويهدف إلى ما يلي :

- إقامة منطقة صناعية على مساحة 1كم² (1000 دونم).
- إقامة 3500 وحدة سكنية للمستوطنين.

- إقامة 5 فنادق تضم حوالي 3000 غرفة فندقية.
- 1- إغلاق المنطقة الشرقية من القدس بشكل كامل وتطوير المناطق العربية (عناقا، الطور، حزما) بحيث لا يبقى لها أي أمل أو إمكانية للتوسع المستقبلي تجاه الشرق.
- 2- منع إقامة القدس الشرقية (كعاصمة لفلسطين) في مفاوضات الحل النهائي ومنع تطورها تجاه الشرق.
- 3- ربط جميع المستوطنات الواقعة في المنطقة الشرقية وخارج الحدود البلدية للقدس مع المستوطنات داخل حدود البلدية، وبالتالي تحويل القرى العربية إلى معازل محاصرة بالمستوطنات.
- 4- سوف يساعد هذا المخطط بشكل كبير ويساهم في إقامة القدس الكبرى التي سوف تبلغ مساحتها حوالي 600 كم² (حوالي 10% من مساحة الضفة الغربية).
- 5- إقامة أحزمة من الشوارع والطرق السريعة والأنفاق لربط هذه المستوطنات مع المستوطنات داخل حدود البلدية والقرى العربية مثل (شارع الطريق المفتوح) و(شارع رقم 70)، و(شارع الأنفاق)، كما تسعى إسرائيل كذلك من خلال هذا المخطط لربط الكتلة الاستيطانية (معاليه أدوميم) في الشرق مع الكتلة الاستيطانية (عتصيون) في الجنوب الغربي للقدس بطريق سريع (أوتوستراد) ليلتهم في طريقه كل الأراضي والمساحات العربية ويمزق مدينة القدس.
- 6- الزيادة السكانية اليهودية الكبيرة في حدود بلدية القدس للتغلب على الزيادة السكانية العربية والتي بلغت 35% من مجمل السكان^(*).
- 7- ربط هذا المخطط مع المشروع قيد التخطيط والذي يطلق عليه اسم البوابة الشرقية^(*).

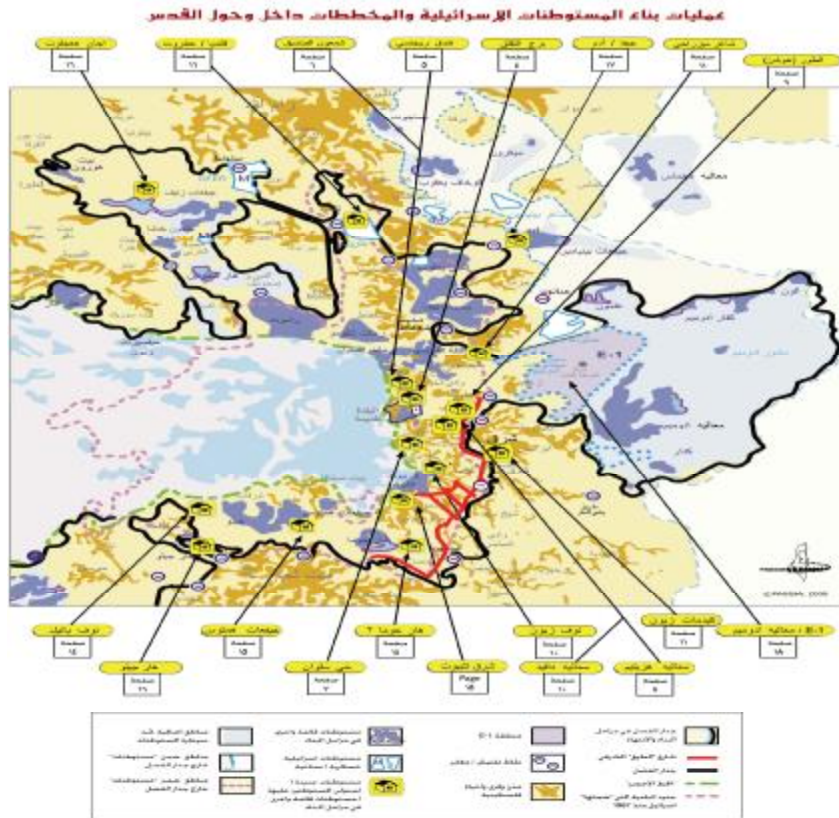
(*) حيث كشفت صحيفة جيروزاليم بوست في عددها الصادر يوم الاثنين 2010/5/3م عن مخطط ضخم لبناء آلاف الوحدات السكنية في القدس الشرقية على الرغم من الضغط الدولي لتجميد الاستيطان في القدس الشرقية، فقد أعلنت "سلطة أراضي إسرائيل" عن مخطط لبناء 200,000 وحدة سكنية يهودية في القدس الشرقية ومحيطها، فقد قدم مؤسس (سلطة أراضي إسرائيل) (آرييه كينغ) يوم الأحد 2010/5/2م هذه الخطة خلال خطاب له في مؤتمر داخل (مركز تراث "مناحيم بيغن") لبحث المبادرات التطويرية المستقبلية في القدس الشرقية، وخلال هذه الخطة يمكن استغلال أراضي مملوكة لأفراد أو أراضي الصندوق القومي اليهودي لبناء هذه الوحدات السكنية في القدس الشرقية ومنطقة (E1) بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم، وكذلك الأراضي التي تمتد من رام الله شمالاً حتى بيت لحم جنوباً. (المصدر : وكالة سما الإخبارية www.samanews.com).

(*) البوابة الشرقية عبارة عن مخطط استيطاني شمال شرق القدس، وتمتد على المدخل الشرقي الرئيسي للمدينة من اتجاه غور الأردن، وتبلغ مساحة المنطقة 2700 دونماً، ويهدف المشروع إلى إقامة مراكز تجارية ومشاريع

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

8- عدم إقامة دولة فلسطينية ذات ولاية جغرافية أو تواصل إقليمي. ⁽⁹⁾ (خريطة رقم 1)

خريطة رقم (1)



إنتاجية ومواقف باصات وبناء 2200 وحدة سكنية، وقد تمت الموافقة عليه في 1996/11/20م من قبل وزير الإسكان آنذاك (مثير بورش).

إن المتابع للمشهد الاستيطاني يلاحظ تزايد الاستيطان بشكل كبير خلال الفترة 2010-2011، والذي يعني أن السياسة الإسرائيلية تهدف إلى إخراج القدس من مفاوضات المرحلة النهائية عن طريق شارع البناء الاستيطاني المكثف والذي ينبع من الضوء الأخضر الذي أُعطي من قبل الولايات المتحدة (لأن الحقائق ستؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة النهائية)، بالإضافة إلى إقامة البنى التحتية التي تربط المستوطنات عن طريق إقامة الشوارع العريضة، وفي نفس الوقت عزل القرى والتجمعات العربية، وحفر الأنفاق وإقامة الجسور من أجل الوصول إلى الهدف وهو ضم الكتل الاستيطانية الواقعة خارج حدود بلدية القدس لإحداث تغيير ديموغرافي جذري للصالح الإسرائيلي، ورسم خارطة جديدة للمدينة يختلف شكلها وحدودها عن الحل الحالي.⁽¹⁰⁾

إن الاستيطان في مدينة القدس له آثار سلبية واضحة على حياة المقدسيين؛ لأن الاستيطان يصادر أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية ويحرم الفلسطينيين من مجالات عديدة للتنمية ويعيق الاتصال ويدمر الاقتصاد؛ لأن القصد من المستوطنات هو التغيير المصطنع للبنية الديموغرافية وتغيير الحقائق على الأرض، وكذلك لضمان عدم قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ثالثاً: الديموغرافيا والسكان في القدس

تسعى إسرائيل منذ اللحظة الأولى لاحتلالها مدينة القدس إلى إحداث انقلاب ديموغرافي في عدد السكان وتركيبهم وتوزيعهم، وتأتي هذه السياسة كاستجابة طبيعية للمتغيرات السياسية التي تفرضها إسرائيل على سكان مدينة القدس.

ولقد عملت إسرائيل على طرد المواطنين الفلسطينيين من مدينة القدس منذ الأيام الأولى للاحتلال واستمرت عمليات الطرد والتهجير الجماعي مستمرة إلى يومنا هذا من أجل الإخلال بالتوازن السكاني الديموغرافي وملكية الأرض، وهذا الإجراء الذي تمارسه إسرائيل بحق ديموغرافيا السكان العرب في القدس يتناقض مع نص المادة 49 من معاهدة جنيف التي أقرت بأنه (يحظر على دولة الاحتلال النقل الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة... ولا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة).⁽¹¹⁾

ولكن إسرائيل أول ما بدأت به هو تحطيم هبة القانون الدولي فقامت على الفور بتجاوز أهم بندين في هذا القانون وهما :

- 1- النقل الجماعي وترحيل السكان المدنيين من القدس.
 - 2- نقل جزء كبير من السكان الإسرائيليين للاستيطان في مدينة القدس.
- حيث قامت إسرائيل على الفور بالإجراءات التالية :

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

1- قامت في اليوم الخامس لاحتلال مدينة القدس باستلام مفاتيح حارة المغاربة، وفي اليوم السادس؛ أي في 11/6/1967م شرعت آليات الاحتلال يهدم حارة المغاربة بكامل مبانيها ومعالمها الأثرية، وكان ذلك بحجة توسيع ساحة البراق.

2- في 18/4/1968م هدمت سلطات الاحتلال حارة الشرف بكاملها، والتي كانت مكونة من 1034 منزلاً و425 متجراً، و6 مساجد، وعدد من المدارس وأقامت مكانها حياً لليهود.

وما زالت إسرائيل تسعى جاهدة لإحداث انقلاب ديموغرافي في المدينة.

وبالرجوع إلى الوضع السكاني في المدينة بلغ عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية عام 1967م ما يقارب من 69,000 نسمة، ولم يكن لليهود أي تواجد في القدس الشرقية إذا استثنينا منطقة الجامعة العبرية ومستشفى (هداسا) على جبل الزيتون، ولكن بعد السياسات الاستيطانية وتوسيع حدود المدينة وإعادة هيكلة خارطة القدس تغير الواقع الديموغرافي وأصبح اليهود يتسللون للسكن والاستيطان في القدس الشرقية بما فيها البلدة القديمة، مما أدى إلى إعادة توزيع السكان وكتافتهم وأعدادهم وخصائصهم الديموغرافية على أمل ألا تزيد نسبة العرب في المدينة عن 22% حسب قرار اللجنة الوزارية لشؤون القدس الإسرائيلية.⁽¹²⁾

جدول رقم (1)

الجدول التالي يبين أعداد السكان في القدس 1849-2008.⁽¹³⁾

السنة	عدد السكان في القدس			نسبة السكان		نسبة الزيادة السنوية
	العرب	اليهود	المجموع	العرب	اليهود	
1849	9892	1790	11682	84.7	15.3	-
1872	10578	3780	14358	73.7	26.3	0.31
1886	14354	7105	21459	66.9	33.1	2.18
1911	25477	18190	43667	58.3	41.7	2.30
1922	28600	33900	62500	45.8	54.2	1.05
1931	39300	53600	92900	42.3	57.7	3.53
1945	65100	99300	164400	39.6	60.4	3.60
1967	68600	197700	266300	25.8	74.2	0.24
1983	12240	306300	428700	28.5	71.5	3.62
1990	14630	378200	524500	27.9	72.1	2.55
2000	20870	448800	657500	31.7	68.3	3.55
2007	26050	487100	747600	34.8	65.2	3.55
2008	26860	495000	763600	32.2	64.8	3.06

المصدر : أحمد دحلان، 2010.

الجدول رقم (1) يوضح مدى تزايد أعداد اليهود وتركزهم في القدس من أجل أن تظل الأغلبية المطلقة لهم، ولكي يسجلوا تفوقاً ديموغرافياً على السكان العرب في القدس بقسميها الشرقي والغربي.

ولكن بالنظر إلى أعداد اليهود في القدس الشرقية وحدها نجد أن أعداد اليهود في القدس الشرقية بلغت في العام 1972م، حوالي 8649 مستوطن ارتفع هذا الرقم ليصبح حوالي 141000 في العام 1992م؛ أي بزيادة قدرها حوالي 132351 مستوطن خلال 20 سنة، أما في العام 2007 فقد بلغ عدد المستوطنين في شرقي القدس ⁽¹⁴⁾ 189708 مستوطن؛ أي بزيادة قدرها 48708 مستوطن خلال 15 سنة الأخيرة، أما السكان العرب في القدس فقد بلغ في العام 2009م، 268400 نسمة، وتشير النسب المئوية إلى أن المستوطنين اليهود يشكلون ما نسبته (41.4%) من مجمل سكان القدس الشرقية وأن السكان العرب يشكلوا ما نسبته (58.6%) من إجمالي السكان في القدس الشرقية، فإذا علمنا أن عدد المستوطنين الإجمالي في الضفة الغربية بلغ في العام 2007م، حوالي 466170 مستوطن أدركنا أنهم يشكلون 40.7% من إجمالي المستوطنين؛ أي أن (41%) من مجمل المستوطنين اليهود يتركزون في القدس الشرقية، وهذا يدل على مدى عمق السياسة الصهيونية الاستيطانية الديموغرافية في توجيه الاستيطان والمستوطنين في القدس. إن السياسة الإسرائيلية الديموغرافية المتبعة في القدس الشرقية لا تشير إلا إلى حقيقة واحدة، وهي أن أي حكومة إسرائيلية قادمة لن تستطيع التنازل عن القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية؛ وذلك لأن عدد السكان اليهود في حينها سيصبح مساوٍ أو قريب جداً من السكان العرب بالإضافة إلى تواجد عدد كبير من هؤلاء المستوطنين داخل الأحياء العربية التي ستدعي إسرائيل في حينها أنه من الصعب إخراجهم.

رابعاً: الجدار الفاصل حول القدس

جاء الجدار الفاصل حول القدس استكمالاً لمساعي الاحتلال تهويد القدس الشرقية، وبتوصية من قيادة الشرطة والجيش أعلنت الحكومة خطة لعزل القدس الشرقية كلياً عن الضفة الغربية، وتهدف هذه الخطة إلى خلق وقائع عبر إجراء تغييرات جوهرية جغرافية وديموغرافية، وطمس الهوية العربية للقدس وتغيير طابعها الحضاري والإسلامي، من أجل إحكام السيطرة على المدينة المقدسة.

وبهذا الصدد فقد وقع رئيس الأركان (شاؤول موفاز) على أوامر بمقتضى أنظمة الطوارئ لسنة 1945م تقضي بنشر الحواجز والأسيجة والعراقيل في مناطق القدس، وقد صادق (أريئيل شارون) على هذه الخطة وأصدر أوامره بإزاحة الجدار في أي اتجاه كان بما يخدم المصالح

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

الأمنية وفرض واقع جديد على مسألة القدس من أجل إزاحة حدود بلدية القدس بما يمهد الطريق لإنشاء القدس الكبرى، وهكذا امتزجت الرؤية الأمنية بالرؤية السياسية لتحقيق عدة أهداف :

- 1- تحسين الدفاع عن القدس.
- 2- تحقيق نظرية القدس الكبرى (من رام الله شمالاً حتى بيت لحم جنوباً، ومن البحر الميت شرقاً حتى اللطرون غرباً).
- 3- ضم الأحياء الاستيطانية الكبرى إلى القدس (معاليه أدوميم وجبعات زئيف) وإدراجها ضمن الحدود الجغرافية للمدينة، وبالتالي الإخلال بالتوازن الديموغرافي لصالح اليهود.
- 4- خلق ومنع تمدد وتطور مناطق القدس الشرقية خاصة أبو ديس والعيزرية باعتبارها مناطق فلسطينية.

5- إخراج قرى ومناطق عربية من الحدود الجغرافية للمدينة، وبالتالي التخلص من أعداد كبيرة من السكان العرب خاصة مناطق كفر عقب، مطار القدس.

إن الاهتمام بالجدار الفاصل حول القدس سوف يفرض الوقائع التالية :

- 1- الاهتمام بغلاف القدس والمقصود هنا تقوية وتعزيز الوجود الإسرائيلي الأمني والعسكري والاستيطاني والديموغرافي وتطوير القدس الشرقية من جميع الجوانب.
- 2- إنشاء لواء عسكري خاص يكون مسؤولاً عن إغلاق القدس وفصل مناطق القدس بعضها عن بعض بواسطة الجدار والحوجز العسكرية.
- 3- ربط مناطق القدس بالأنفاق والطرق المعبدة وهو ما يقطع أوصال القدس.
- 4- إقامة الحواجز الثابتة والمتحركة خصوصاً في الأحياء الشمالية المكتظة بالسكان مثل مخيم شعفاط وحاجز الزعيم والطرق الترابية المؤدية إلى العيزرية وأبو ديس وتحصين الحواجز الرئيسية في الرام وقلنديا.

5- الجدار سوف يعزل بشكل فعلي القدس الشرقية عن الضفة الغربية، وسوف يعزل 230000 مواطن مقدسي عن أكثر من 2 مليون فلسطيني في الضفة الغربية، كما سيضم ثلاث كتل استيطانية كبرى تحيط بالقدس الشرقية إلى إسرائيل (جيفون، عتصيون، أدوميم)، وسوف يسهل توسيع المستوطنات والكتل الاستيطانية حول القدس على حساب الأراضي العربية الفلسطينية.⁽¹⁵⁾ وكانت دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية قد نشرت خريطة لمسار الجدار حول القدس، توضح فيه كيف أن الجدار الفاصل عزل جميع المناطق الفلسطينية في القدس عن بعضها البعض بحيث أصبحت كل منطقة من المناطق محاطة بالجدار من جميع الجوانب ومعزولة عما يجاورها من مناطق على النحو التالي : (خريطة رقم 2)

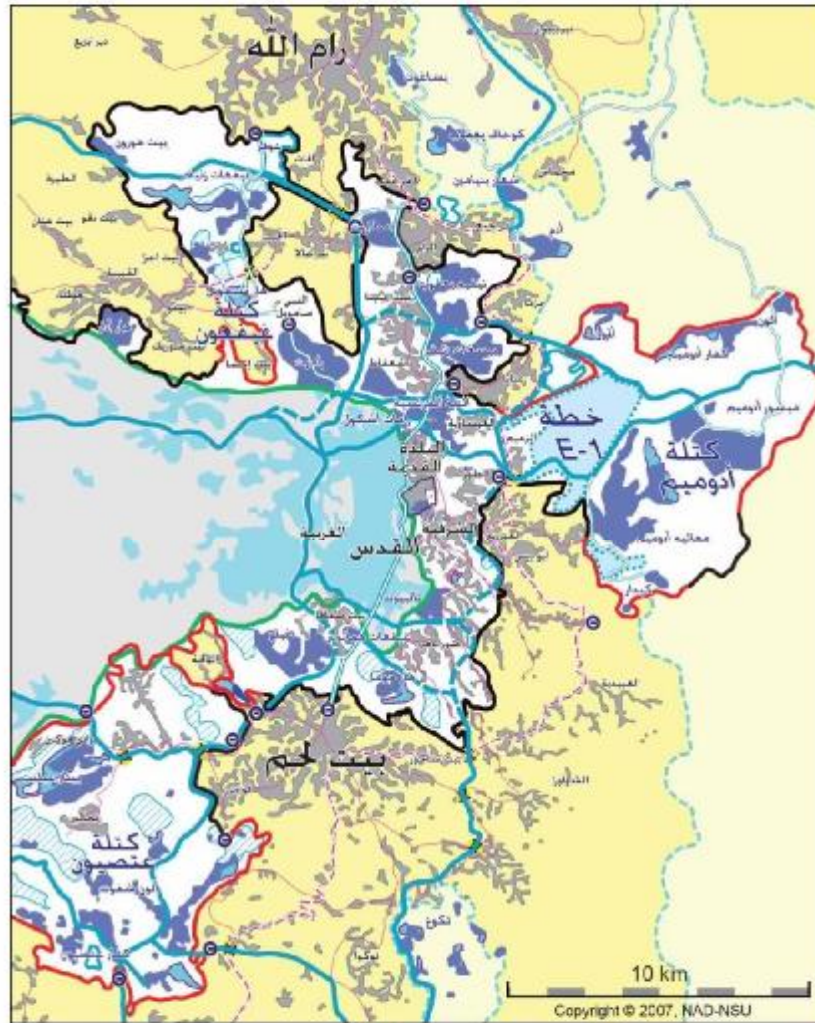
أ.د. نعيم بارود

- 1- منطقة بير نبالا والجيب أحاطتهما جدار واحد وطوقها من جميع الجوانب.
 - 2- مر الجدار من شمال القدس وعزل منطقة رافات وقلنديا ومخيم قلنديا عن بعضهما البعض وعزل كذلك منطقة كفر عقب.
 - 3- الرام، جبع، الرامة أصبحت كل واحدة منها محاطة بجدار فاصل خاص بها طوقها من جميع الجوانب، وكذلك الحال في منطقة حزما.
 - 4- عناتا ومخيم شعفاط أحاط بهما جدار فاصل مستقل وطوقها من جميع الجوانب وعزل مخيم شعفاط عن بلدة شعفاط التي أصبحت هي الأخرى معزولة تماماً.
 - 5- مناطق الزعيم، العيسوية، الطور أصبحت معزولة عن بعضها البعض.
 - 6- العيزرية، أبو ديس أحاط بها جدار فاصل من جميع الجوانب.
 - 7- منطقة سلوان تم عزلها عن أبو ديس والعيزرية.
- وهكذا فقد جاء الجدار ليقضي على أي أمل في إعادة التواصل الجغرافي في القدس، وليلغي فكرة اتخاذ القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المنتظرة.

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

خريطة رقم (2)

الجدار والمستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالقدس المحتلة مارس 2007



أ.د. نعيم بارود

خامساً : تهويد مدينة القدس

إن العمليات المتسارعة التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس إنما تهدف في الأساس إلى تهويد القدس بكاملها، إن المستقبل الذي ينتظر القدس بما فيها البلدة القديمة بما يرتبط به من تخطيط متقن وإعادة تشكيل النسيج الديموغرافي والاجتماعي للمدينة سيشكل حتماً نسخة مكررة لما جرى لمدينتي يافا وعكا حين تم إجلاء وطرد عدد كبير جداً من الفلسطينيين لتتحول هذه المدن إلى مستعمرات فنية ومدن من المتاحف يسكنها اليهود كأغلبية ساحقة، وهذا حقاً ما ينتظر القدس.

ولقد سارت إسرائيل من أجل تحقيق ذلك بعدة خطوات متوازية أهمها :

1- سحب الهويات :

شرعت سلطات الاحتلال بسحب هويات المقدسيين منذ السنة الأولى لاحتلال المدينة في العام 1967م، حيث تم سحب حوالي 105 هوية في ذلك العام واستمرت عمليات سحب الهويات في عملية تراكمية استمرت إلى يومنا هذا، وكانت أعلى السنوات 1970 (327) هوية، 1983م (616) هوية، 1996م (739) هوية، 1997م (1067) هوية، 2006م (1362) هوية، أما أعلى السنوات على الإطلاق فقد كانت سنة 2008م حيث تم سحب 4672 هوية، وقد بلغ العدد الإجمالي لسحب الهويات منذ العام 1967 حتى 2010م حوالي 14171 عائلة فلسطينية من القدس، بلغ العدد الإجمالي لأفرادها 86226 مواطناً مقدسياً.⁽¹⁶⁾

ويرى الدكتور حنا عيسى؛ أستاذ القانون الدولي أن ذلك يأتي ضمن السياسة الإسرائيلية لتهويد القدس، وتقليص الوجود العربي الفلسطيني فيها، حيث تقوم إسرائيل بتفريغ القدس من سكانها فعلياً وقانونياً، حيث تواصل سلطات الاحتلال من خلال وزارة الداخلية وبمساعدة مؤسسة التأمين الوطني سحب هويات المقدسيين وإلغاء حق الإقامة.⁽¹⁷⁾

ويأتي هذا من منطلق تعامل إسرائيل مع سكان القدس الشرقية بأنهم ساكنون فيها مثل المهاجرين لإسرائيل من غير اليهود وليسوا مواطنون أو إنهم أصحاب الأرض الأصليين (مواطنن دائم)، ووفق هذه الرؤية وبناءً على الصلاحيات الممنوحة لوزير الداخلية، فإنه يصدر أوامره بين الفترة والأخرى بسحب هويات المقدسيين.

2- أسرلة القدس :

استمرت إسرائيل منذ العام 1967م ولغاية اليوم ومن خلال مؤسساتها الحكومية والبلدية والحزبية على (أسرلة) المدينة؛ أي جعلها مدينة إسرائيلية، وجزءاً من دولة إسرائيل، وذلك بإجراءات (الضم والتوحيد)، وبنقل سياسات وبرامج وثقافة المجتمع الإسرائيلي بكافة جوانبها إلى القدس

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

الشرقية، بالإضافة إلى نقل مراكز المجتمع الإسرائيلي بكافة جوانبها إلى القدس الشرقية بالإضافة إلى نقل مراكز المؤسسات الرسمية إليها، مثل مكاتب الحكومة والهستدروت، والأحزاب الدينية والسياسية بالإضافة إلى المؤسسات الأمنية المتعددة.

إن إجراءات عزل المدينة عن محيطها العربي وفصلها عن الضفة الغربية وحصارها بسلسلة من المستوطنات والجدار الفاصل يشكل مجموعة من (الإنجاز التاريخي) في مهمة الأسرلة التي يمكن تلخيصها في أربع خطوات :

1- تغيير الحل الراهن في المدينة.

2- خلق حقائق جديدة مكان المعالم الأثرية والتاريخية والدينية والحضارية.

3- فرض سياسات واقع التغيير والتزييف على القدس وخاصة على المواطنين الفلسطينيين كأمر واقع يتعايشون معه مرغمين (لغايات البقاء والمحافظة على الذات والحد الأدنى من حقوق الإقامة) في ظل ثقافة الخوف.

4- ربط هذه الإجراءات بمخططات (أسرلة) المدينة بدءاً من الجغرافيا وانتهاءً بالديموغرافيا جعل السكان إسرائيليين : مواطنين كانوا أو أصبحوا أو بقوا في صفة المقيمين.⁽¹⁸⁾

3- هدم المنازل :

اعتبرت إسرائيل أن كل البناء الذي تم في مدينة القدس العربية بعد العام 1967م هو بناء غير قانوني، لذلك فهي تسعى دائماً لهدم أي منزل بحجة عدم الترخيص، وقد تم وضع العرافيل أيضاً أمام رخص البناء والتكاليف الباهظة التي تصل إلى 30 ألف دولار للرخصة الواحدة بالإضافة إلى الفترة الزمنية التي يستغرقها إصدار الرخصة للبناء، مما دفع السكان إلى البناء دون ترخيص أو الهجرة باتجاه المناطق المحاذية لمدينة القدس، حيث أسعار الأراضي والحصول على رخصة أسهل وأقل تكلفة مما هو موجود داخل حدود البلدية.

وعلى ذلك فإن البلدية والحكومة لا تتوانى في عملية الهدم أو إصدار أوامر بالهدم، وهذا يطال كل منزل في القدس الشرقية، وعلى سبيل المثال فقد كشفت مؤسسة القدس عن رسائل متبادلة ما بين وزارة الداخلية والوحدة القطرية لمراقبة البناء بشأن هدم بيوت المقدسيين على النحو التالي :

- منطقة الولجة هناك 27 قرار هدم منذ 3 أعوام.

- حي دير القنطار ودير العامود في صور باهر، هناك 53 قرار هدم قضائي.

- وادي ياصول المطل على حي الفاروق هناك 30 قرار هدم قضائي.

- في منطقة الطور هناك 28 قرار هدم قضائي وفقاً لمخطط 2500.

- في منطقة السواحة هناك 118 قرار هدم قضائي.

أ.د. نعيم بارود

- في منطقة كفر عقب هناك 9 مباني صادر بحقها قرار هدم.
- في منطقة بير عونة هناك 3 مباني صادر بحقها قرار هدم.
- في منطقة بيت حنينا هناك 84 مبنى صادر بحقها قرار هدم.
- في حي البستان في سلوان هناك أوامر بهدم 100 منزل.
بالإضافة إلى المئات من قرارات الهدم في أنحاء القدس، وهناك مئات القرارات التي تم تنفيذها فعلاً.

ويذكر أن البلدية تقوم بتخيير المواطن المقدسي إما أن يهدم منزله بنفسه أو تقوم البلدية بعملية الهدم، وتقوم العائلة بدفع التكاليف (24 ألف شيكل = 6860 دولار).

4- مصادرة الأراضي :

مارست سلطات الاحتلال برامج المصادرة وفق مخططات منهجية مُقرّة مسبقاً، ولها ميزانيات خاصة، وأبرز أساليب المصادرة التي اتبعتها إسرائيل ما يلي :

- 1- إعادة تصميم الخريطة الهيكلية للمدينة وإقرارها للحد من النمو العمراني والسكاني للأحياء العربية.
- 2- الاستملاك بحجة المصلحة العامة.
- 3- من أجل إقامة المحميات الطبيعية أو شق طرق أو تحديد خطوط كهرباء ضغط عالي.
- 4- بحجة وجود أماكن أثرية وتاريخية.
- 5- بحجة توسيع المستوطنات الحالية القائمة.
- 6- وضع اليد على أملاك الغائبين.
- 7- ادعاء ملكية بيوت وأراضي معينة خصوصاً بعد الاعتداء على وثائق المحكمة الشرعية في القدس.

إن هذه الإجراءات من شأنها أن تحول الملكية العقارية وملكية الأراضي إلى إسرائيل، وهذا الإجراء أدى إلى حدوث انقلاب في ملكية الأراضي والعقارات في القدس على النحو التالي:

السنة	نسبة ملكية العرب	نسبة ملكية اليهود	نسبة ملكية الأجانب
1918	%94	%4	%2
1948	%84	%14	%2
1967	%14	%84	%2 ⁽¹⁹⁾

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

5- الإجراءات الاقتصادية :

صحيح أن الاقتصاد يتبع السياسة، لذلك أصبح اقتصاد مدينة القدس نتاج لحالة عدم الاستقرار السياسي وللسياسات الإسرائيلية فيها، لذلك فإن نظرة اقتصادية على مدينة القدس نرى أن كل النظم الاقتصادية فيها قد تضررت أو تهتكت أو تقلصت أو انعدمت.

فالنظام المصرفي نظام مغلق تماماً في المدينة، حيث تم إغلاق جميع البنوك المحلية بعد العام 1967م، وتصفية النظام المصرفي تماماً وحلت محلها البنوك الإسرائيلية، أما على مستوى الدخل فالملاحظ أن مستوى الدخل يتدنّى في مقابل ارتفاع وتزايد الفقر، فإن حوالي 44% من المقدسيين العرب يتلقون أجوراً منخفضة مقابل الأجور العالية التي يتلقاها الإسرائيليون، وهذا أبرز طبقة الفقراء المقدسيين (63% من الأشخاص العرب و61% من العائلات العربية تعيش تحت خط الفقر).

كما أن الإغلاق العسكري للمدينة أدى إلى تراجع الأنشطة الصناعية، وانخفضت بنسبة 88% في الاستفادة من قدرتها الإنتاجية، وانحدرت كذلك الأنشطة التجارية ناهيك عن الخسائر في قطاع الخدمات والسياحة والزراعة، وانخفض عدد المؤسسات في القدس الشرقية من 338 مؤسسة عام 1994م إلى 186 مؤسسة عام 2000م، وتدنّى قطاع التجارة إلى أدنى مستوى له حيث إن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي عام 1995م بلغ 15% فقط.

كما تعطلت الصناعة وتقلصت مساهمتها في الناتج المحلي، وفي استيعاب العمال والعمالة.

أضف إلى كل ما سبق ما فرضته سلطات الاحتلال من ضرائب على المقدسيين، مثل: ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، رسوم التأمين الوطني، رسوم إعلام، رسوم السفر، الضريبة على الأراضي، ضريبة الشراء، ضريبة التحسين، ضريبة المبيعات، ضريبة التحسين البلدي⁽²⁰⁾، وبالتالي تعطلت العمليات الاقتصادية في القدس الشرقية وأصبح الاقتصاد المقدسي تابعاً ومرتبئاً وخاضعاً للقيود الاقتصادية الإسرائيلية.

مكونات ومرتكزات السياسة الإسرائيلية تجاه القدس ومستقبلها :

ترتكز النظرة الإسرائيلية للقدس على عدة أسس ومبادئ، منها :

1- البعد الديني العقدي الذي يستند هو الآخر على نظرية الاصطفاء الإلهي لليهود، ونظرية الوعد الإلهي لليهود بالعودة إلى أرض الميعاد، وحسب وجهة نظر اليهود فلا اصطفاء ولا أرض ميعاد بدون القدس. وعلى ذلك فقد حددت وثيقة (رابطة الدفاع اليهودية) مستقبل القدس بأنها هي أعظم مدينة دينية بالنسبة لليهود، ومن هنا كانت القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل من وجهة نظرهم.⁽²¹⁾

أ.د. نعيم بارود

2- البعد السياسي، والذي لا يحيد هو الآخر عن العمق العقدي، ومن هنا جاءت غالبية تصريحات القادة والساسة الإسرائيليين تجاه القدس منبثقة من عمق ديني، فمثلاً (موشيه دايان) عندما وقف أمام حائط البراق عند احتلال المدينة في العام 1967م، قال : لقد عدنا إلى أكثر أماكننا قدسية ولن نبرحها أبداً، وبعدها جاءت كل التصريحات متناغمة مع هذه المقولة العقائدية السياسية، مثل :

- (حاييم رامون) نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي (أولمرت) قال في تصريحات له يوم 2008/4/4م، إن المفاوضات التي تجري مع السلطة الفلسطينية سواء السرية منها أو العلنية، لم تتطرق على الإطلاق إلى الحرم القدسي أو القدس القديمة إطلاقاً، وأضاف .. الجميع يعرف موقف الحكومة الحقيقي فيما يتعلق بالحوض المقدس وأورشليم اليهودية والتي لا نعترم التفاوض حولها مطلقاً.
 - رئيس الوزراء الإسرائيلي (أولمرت) أكد في تصريحات له للإذاعة الإسرائيلية يوم 2008/6/5م أن مسألة القدس لم تطرح قط على بساط البحث خلال المفاوضات مع الفلسطينيين.
 - بتاريخ 2009/10/16م وجهت كلية هاريس للدراسات السياسية في جامعة شيكاغو الأمريكية دعوة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي (أولمرت) بصفته من الشخصيات المؤثرة في العالم حيث وقف على منبر الجامعة وقال : إن القدس من شرقها إلى غربها هي ملك لليهود ولا يحق لأحد من غير اليهود السكن في القدس.
 - رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي (بنيامين نتنياهو) أعلن يوم 2009/11/6م قائلاً : إن سيادة إسرائيل على القدس قضية غير قابلة للنقاش.
 - وفي 2010/3/23م أعلن (نتنياهو) أن القدس ليست مستوطنة، وإنما هي عاصمة إسرائيل ونرفض وقف الاستيطان فيها، ويقول إنه يتبع سياسة أسلافه بشأن البناء في القدس.
- إن مثل هذه المواقف والتصريحات إنما تمثل الموقف الرسمي المعلن لكل فئات الإسرائيليين أفراداً وأحزاباً، بما فيها الأحزاب اليمينية والوسطية واليسارية والعلمانية والمتدينين، فإنها جميعها تتفق فيما بينها على أن القدس موحدة وعاصمة إسرائيل الأبدية.
- ولكن الخلافات يمكن أن تمس التكتيك الذي يتبعه كل طرف لتحقيق نفس الهدف.
- موقف أمريكا من قضية القدس :**

إن مرتكزات ومكونات السياسة الإسرائيلية تجاه القدس والتصريحات التي تصدر عن قادة إسرائيل قد جاءت مستندة إلى قاعدة صلبة ودعم لا محدود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية،

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

فإسرائيل تستمد قوتها من خلال المساعدات المالية والعسكرية والدعم السياسي من حكومة الولايات المتحدة، فمنذ العام 1947م تغيرت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس، وكان الاهتمام الذي أبدته الحكومة الأمريكية من أجل مستقبل القدس وحماية الأماكن المقدسة قد تناقص مع الزمن، ولقد جاء الدعم الأمريكي لإسرائيل فيما يتعلق بقضية القدس في نقطتين :

الأولى : التشريعات والقرارات والمواقف الأمريكية والتي تصدر عن جميع المؤسسات الرسمية الأمريكية، والتي تتبنى رؤية إسرائيل فقط تجاه القدس.

الثانية : حق النقض (الفيتو) الذي تتسلح فيه أمريكا وترفعه في وجه أي قرار قد يمس سيطرة إسرائيل الكاملة وسيادتها المطلقة على القدس.

وفي إضاعة سريعة على سلوك الولايات المتحدة الأمريكية على دعم موقف إسرائيل منذ الستينيات على السلوك اللاشعري لإسرائيل تجاه القدس، تبرز مواقف مهمة مثل :

- في الاجتماع الخامس الطارئ للجمعية العامة الذي عقد في 17 - حزيران - 1967م للبحث في الحل الذي نتج عن احتلال إسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس وقفت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً معارضاً لإدانة إسرائيل كدولة معتدية وعارضت أيضاً تبني قرار يدعو لانسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط من القدس.
 - استنكفت الولايات المتحدة الأمريكية عن قرار الجمعية العامة رقم 2253 و 2254 الصادرين في 4 و 15 تموز للذان يدعوان إسرائيل إلى إلغاء الإجراءات التي اتخذتها لتغيير الحل القانوني في القدس.
 - صوتت الولايات المتحدة الأمريكية ضد قرار الجمعية العامة رقم 2851 الصادر في 20 ديسمبر 1971م الذي أعلن أن كل الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل لاستيطان المناطق المحتلة بما فيها القدس لاغية وباطلة.
 - استنكفت الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم قرار الجمعية العامة رقم 5/32 بتاريخ 28 أكتوبر 1977 الذي يلوم استمرار إسرائيل في إقامة المستوطنات، ودعاها إلى التوقف عن تغيير الحل القانوني والطبيعة الجغرافية والتركيب السكاني لعرب المناطق المحتلة منذ العام 1967م بما فيها القدس.
 - صوتت الولايات المتحدة الأمريكية ضد قرار الجمعية العامة رقم 113/533 بتاريخ 18 ديسمبر الذي أعاد تأكيد عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس.⁽²²⁾
- أما أهم المواقف الأمريكية المباشرة تجاه القدس فهي :

أ.د. نعيم بارود

- تبني مجلس الشيوخ الأمريكي يوم 1990/3/24م بالإجماع قراراً يعلن أن القدس الموحدة عاصمة إسرائيل ويجب أن تبقى كذلك.
 - في 1990/4/24م، اتخذ مجلس النواب الأمريكي بأغلبية 378 صوتاً مقابل 34 صوتاً قراراً بـ (الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل).
 - التشريع الأمريكي رقم 10445 الذي أصدره الكونغرس الأمريكي عام 1995م والذي أقر فيه بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس الموحدة وغير المجزأة والتي تعتبر المركز الروحي لليهود في العالم، وفي 1997/6/11م تبني مجلس النواب الأمريكي قراراً بتخصيص 100 مليون دولار لبناء السفارة في القدس وصوت لصالح القرار 406 مقابل 17 صوتاً فقط.
 - في 1998/4/4م وقع 81 عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي المائة على رسالة موجهة للرئيس كلينتون تطالبه بعدم ممارسة أي ضغط على إسرائيل.
- هذا جزء بسيط من الكم الهائل من القرارات والمواقف التي تبنتها أمريكا لدعم إسرائيل وتثبيت موقفها وتسويق رؤيتها تجاه القدس، وهذا ما تحدث به الصحفي الإسرائيلي (أوري أفيري) في مقالة له في صحيفته التي يرأس تحريرها (هولام هزية) حيث يقول: "إن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تضغط على إسرائيل؛ لأنها غير قادرة على ذلك بسبب مصالحها القومية المرتبطة بكل ما يتعلق بإسرائيل"، ويضيف: "إن مركز ثقل الاحتلال الإسرائيلي هو الكونغرس الأمريكي".
- فالمصادقية الأمريكية تحطمت تماماً لدى أبسط المواطنين العرب والحيادية والنزاهة الأمريكية لم ولن تأتي.. والضغط الأمريكي لم ولن يأتي.. والصراع سيبقى مفتوحاً مع دولة الاحتلال.⁽²³⁾
- إن مكونات السياسة الإسرائيلية التي تستند إلى الدعم الأمريكي والذي يدخل تحت مظلته أيضاً الدعم الأوروبي والرباعية، مكن إسرائيل خلال السنوات الماضية من إقامة ما يعرف (بشبكة التحكم والسيطرة)^(*) على القدس، والتي اعتمدت فيها إسرائيل مبدأ شل حركة الخصم من خلال

(*) يعتمد نظام شبكة التحكم والسيطرة على أن تكون إسرائيل موجودة في التفاصيل الدقيقة للقدس بحيث يتم تنفيذ نظام الشبكة تحت مسميات الإدارة الصحيحة، تطبيق القانون، الحفاظ على النظام، حفظ الأمن، الاستيطان، الجدار الفاصل، سحب الهويات، القرارات والقوانين، الأوامر العسكرية، المواطنة، الديموغرافيا، الطرق الالتفافية والسريعة، الأسرلة، هدم المنازل، ترخيص البناء، الحوض المقدس، مصادرة الأراضي، الإجراءات الاقتصادية، الضرائب، الاعتقالات، الحجز، المحاكمة، الإبعاد، المشاريع، إلى آخر خيط في هذه الشبكة فإنها تمثل تجسيدا مادياً لشبكة السيطرة والتحكم مما أدى إلى أن تبرز كل هذه المنظومة لتكوين نظام عنكبوتي إسرائيلي يسيطر سيطرة فعالة وقوية على كل مناحي الحياة للفلسطينيين في القدس سواء على مستوى التجمعات أو الأفراد أو الأماكن.

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

السيطرة التامة على النقاط الرئيسية في هذه الشبكة بحيث يواجه الخصم في كل مرة يحاول التحرك عقبة من نوع ما، وتمكنت إسرائيل من خلال هذه الشبكة من شل حركة المجتمع الفلسطيني تماماً، كما أن هذه الشبكة ستحول القدس إلى مدينة كبرى (القدس الكبرى، متروبوليتان) تتحكم في مركز الضفة الغربية وتحول دون قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

مستقبل القدس :

إن العرض السابق لواقع القدس يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن مستقبل القدس غامض وتلفه الضبابية وعدم وضوح الرؤية وعدم رسم معالم واضحة لطريق استشراف مستقبل القدس. قبل الخوض في الحديث عن مستقبل القدس أو التفاوض حول القدس، يجب أن نقف ملياً أمام الهالة الكبيرة التي أحاطت إسرائيل بها نفسها وخلفت لنفسها حصانة حول مستقبل مدينة القدس في أية اتفاقيات سلام مقبلة، فلهذا الغرض سن الكنيست الإسرائيلي في 1980م قراراً يسمى "القدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل"، ما يعني أن أي اتفاق للحل النهائي يتضمن تقسيماً للقدس لن يصبح بحثه قانونياً إلا بتعديل قرار الكنيست هذا أو سن قرار آخر يلغيه، وهذا أمر يكاد يكون مستحيلاً.

وبناءً على هذا القرار فإن كل رئيس وزراء إسرائيلي يتم انتخابه يعلن على الملأ أن القدس لن تكون موضوع للتفاوض بوصفها عاصمة إسرائيل الأبدية، وكان آخر هؤلاء رئيس الوزراء الحالي (نتنياهو)، كما أن أي رئيس وزراء يسعى دائماً إلى إرضاء الأحزاب الدينية ولن يتم إرضائهم إلا على حساب القدس، لذلك فإن حكومات إسرائيل المتعاقبة تقع تحت ضغط كبير في معالجتها لمستقبل القدس بعدم التنازل في أي مجال يمكن أن يفسر بأنه تنازل ولو بسيط عن السيادة في القدس.

لذلك بقيت إسرائيل ترحل البحث في قضية القدس إلى مباحثات الحل النهائي التي لا جدول زمني يشير إليها ولا التزامات تجبر إسرائيل على التسريع بها، بينما استفادت إسرائيل من هذا التأجيل بتغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي على الأرض، وتستثمر هذا التأجيل لاستباق أي اتفاق نهائي مع الفلسطينيين.

إن تأجيل المفاوضات حول القدس كان دوماً في صالح إسرائيل وفي كل الظروف والحالات، فهي فرضت على الأرض واقع من شأنه أن يعرقل أي اتفاق حول تقسيم المدينة. إضافة إلى ما سبق فإننا أمام حالة صعبة حول إيجاد حل مرضٍ لجميع الأطراف؛ لأن إسرائيل في الأساس تعتبر قضية القدس قضية أمنية، وهذا الاعتبار يلزم إسرائيل بإقامة منطقة أمنية حول المدينة عن طريق استيطان القدس الكبرى.

لذلك باتت القدس أحد أهم العناصر في الإجماع القومي الإسرائيلي، فهي ليست موضوع نقاش بين التيارات السياسية المختلفة، وأنها خارج القسمة السياسية، وأن أكثر التيارات اعتدالاً في إسرائيل يمكن أن يوافق على إعطاء صلاحيات إدارية معينة فقط للفلسطينيين في حدود بلدية القدس الكبرى؛ أي في المناطق العربية كثيفة السكان، والتي تقع خارج الحدود الجغرافية لمدينة القدس، وهو أمر مرفوض فلسطينياً.

ولكن هنا يجب أن نقر بحقيقة مهمة، وهي أن مستقبل القدس لا يتعلق بالموافقة الإسرائيلية فقط، وإنما بتوازن القوى السياسية على المستوى الدولي وعلى مستوى الشرق الأوسط وبوجود أوراق مهمة في أيدي الفلسطينيين يمكنها أن تتحول إلى وسائل ضغط على إسرائيل، كما أن واقع المدينة ومستقبلها يرتبطان أيضاً بالاستراتيجية التي يتبعها الفلسطينيون ومدى نجاحها في تثبيت واقع مناقض للواقع الذي عمل الإسرائيليون على خلقه وتثبيته.

مستقبل القدس في مبادرات السلام :

هل ستكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة عن طريق طاولة المفاوضات؟ أم أن قضية القدس باتت محسومة إسرائيليًا ومن الصعب طرحها على طاولة المفاوضات؟ أم أنه سيكون هناك رئيس حكومة إسرائيلي قادم يستطيع أخذ قراراً حاسماً بقضية القدس الشرقية واعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية؟

للإجابة على هذه التساؤلات طرحت عدة مبادرات ورؤى ترسم ملامح مستقبل القدس، فقد جاءت معظم هذه الطروحات لتقديم حلول إدارية فقط لمسألة القدس، على النحو التالي :

- (تيدي كولييك) رئيس بلدية القدس السابق وضع تصوراً يقوم على مبدأ القبول بمجلسين بلديين منفصلين يعملان في إطار مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية تحت عنوان (التشارك في القدس).
- في أبريل 1992م، وضع عدنان أبو عودة رئيس الديوان الملكي الأردني تصوراً شخصياً حدد فيه إدارة عامة للقدس على النحو التالي :
- الأجزاء الواقعة شرق القدس يمكن أن توضع تحت العلم الفلسطيني وتسمى القدس.
- المناطق الغربية توضع تحت العلم الإسرائيلي وتسمى أورشليم.
- يعمل في المدينة المقدسة مجلس يمثل الهيئات المختلفة للديانات الثلاث.
- يحق لسكان المدينة العرب انتخاب ممثلين عنهم للمؤسسات الفلسطينية، بينما يعد سكان المدينة اليهود في عداد الإسرائيليين وبشاركون في الانتخابات الإسرائيلية.

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

- المشروع الأمريكي الفلسطيني المشترك حول القدس والذي ينص على إبقاء مدينة القدس الكبرى موحدة على أن يتم تشكيل مجلس بلدي فلسطيني يهودي مشترك :
- تشكيل مجلس بلدي عربي في القدس الشرقية وآخر إسرائيلي في القدس الغربية.
- تشكيل إدارة من ممثلي الديانات السماوية الثلاث لإدارة القدس القديمة.⁽²⁴⁾
- مبادرة السلام الإسرائيلية التي أطلقها مجموعة من رجال الأعمال والوزراء السابقين وضباط كبار متقاعدون من الجيش والأجهزة الأمنية كرد على مبادرة السلام العربية التي أطلقها العرب في قمة بيروت عام 2002، والتي نصت على : (تشمل منطقة القدس الكبرى عاصمتين لدولتين بحيث تُرسم الحدود فيها على الشكل التالي) :
- الأحياء اليهودية ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، فيما ستنتقل السيطرة على الأحياء العربية إلى الفلسطينيين.
- ستخضع البلدة القديمة لترتيبات خاصة بحيث يخضع الحي اليهودي وحائط البراق للسيطرة الإسرائيلية.
- المسجد الأقصى يوضع تحت نظام خاص.
- تطبيق إجراءات خاصة متفق عليها تضمن أن تدار الأماكن المقدسة الإسلامية من قبل دائرة الأوقاف الإسلامية.
- تدار الأماكن اليهودية المقدسة والمصالح اليهودية في المكان من قبل إسرائيل.
- يشرف على تطبيق هذه الإجراءات لجنة إسرائيلية دولية مشتركة.
- وفي تعقيبه على هذه المبادرة قال المتحدث باسم رئيس الوزراء "إن هذه المبادرة تعكس رغبة الشعب الإسرائيلي بالسلام مع الشعب الفلسطيني".
- (بنيامين نتنياهو) رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بيلور مع طاقم وزرائه المقربين فكرة طرح مشروع جديد لتسوية مرحلية للصراع يستند هذا المشروع على خطة قديمة كانت قد طرحت عام 2000م في إسرائيل، ولكن السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات كانت قد رفضتها، وتتخلص الخطة في إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة من دون القدس.
- إن المبادرات السابقة جاءت في مجموعها هزيمة للأسباب التالية :
- 1- أن كل هذه المبادرات جاءت شكلية إدارية فقط.
- 2- لم تضمن أي من المبادرات حق الشعب الفلسطيني في دولته وعاصمته القدس ولم تحقق تطلعات الشعب الفلسطيني.
- 3- لم تتطرق أي من هذه المبادرات إلى التغيير الذي أحدثته إسرائيل على الأرض.

أ.د. نعيم بارود

لذلك فإن معظم هذه المبادرات قد سقطت.

مستقبل القدس في معاهدات السلام :

إن معاهدات السلام جميعها لم تحرك قضية القدس، وظلت تراوح مكانها، وبالعودة إلى مؤتمر مدريد فقد دخلت الأطراف المشاركة إلى مؤتمر مدريد وقد غابت مسألة القدس عن الوثائق الداعية إلى المؤتمر، إذ لم يرد ذكرها في كلمتي راعي المؤتمر وكانت إسرائيل قد أصرت على أن يكون التمثيل الفلسطيني في مدريد من بين أهالي الضفة الغربية وغزة فقط دون القدس الشرقية^(*)، وذلك تأكيداً على موقفها بأن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وأنها غير قابلة للتقسيم، وأنها خارج نطاق التفاوض، ولا ننسى هنا أن الجانب الفلسطيني ومن خلفه الموقف العربي في مفاوضات القدس لا يستند إلى تأييد قوي من الراعي الأمريكي لعملية التسوية!

وقد جاءت معاهدات السلام العربية على النحو التالي :

أولاً : القدس في معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية

جاءت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بعد زيارة السادات إلى إسرائيل 1977/11/19م، وقد نصت الاتفاقية على أنه يمكن أن يتفق الطرفان على إقامة سلطة حكم ذاتي منتخبة في الضفة وقطاع غزة (دون ذكر القدس) لكن ذلك سبب غموضاً أحاط قضية القدس في الاتفاقية وبسبب هذا الغموض اضطر الرئيس السادات أن يبعث برسالة إلى الرئيس الأمريكي كارتر في 1978/9/17م يوضح فيها أن مصر تعتبر القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، وأنه يجب إعادة الحقوق العربية والتاريخية والشرعية على المدينة.

ولكن (مناحيم بيغين) رئيس الوزراء الإسرائيلي كان قد بعث هو الآخر برسالة إلى الرئيس الأمريكي كارتر قال فيها : إن الحكومة الإسرائيلية تؤكد أن القدس هي مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وهي عاصمة دولة إسرائيل، وبالتالي فقد قطع الطريق وأغلق الباب في وجه مصر فيما يتعلق بالقدس وما عدنا نسمع أي موقف مصري رسمي بعدها بخصوص قضية القدس.

ثانياً : القدس في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية :

توصل الجانبان الأردني والإسرائيلي إلى معاهدة سلام وقعت في وادي عربة 1994/10/26م، حيث أعطت هذه المعاهدة دوراً خاصاً للأردن في الأماكن المقدسة، وفيه تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس.

(*) فيصل الحسيني كان قد دخل المفاوضات في مايو 1993م وهو من أبناء القدس.

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

ثالثاً : القدس في مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية

وقعت منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل معاهدة سلام في 13/9/1993م، عرفت (بإعلان أوسلو) تنص على إقامة سلطة حكم ذاتي انتقالي فلسطيني في الضفة وغزة، وتأجيل البث في القضايا الجوهرية والحساسة إلى مفاوضات الحل النهائي، ويأتي في طبيعتها موضوع القدس، لما أبدته إسرائيل من حساسية خاصة تجاهها وللتعقيدات اللازم التباحث حولها في القدس، وهذا أعطى الوقت اللازم لإسرائيل لتهويد المدينة، ونجحت إسرائيل في عدم تضمين الاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية أي ترتيبات تتعارض مع الموقف الإسرائيلي، وتبنت رؤيتها الخاصة بضرورة معاملة القدس بشكل منفصل عن بقية المناطق المحتلة عام 1967م.

ومن المتوقع أن يقوى الموقف الإسرائيلي في المفاوضات النهائية حول القدس بتطور المتغيرات التي فرضتها إسرائيل على مدينة القدس، علماً بأن إسرائيل لم تعترف بالقدس الشرقية جزءاً من الأراضي العربية المحتلة، مما يعفيها من مسؤولية الانسحاب منها وفق القرارات الدولية، ولذلك يمكن القول إن مسار المفاوضات الجاري والأسس التي تشكلت عبره لا تتعامل مع الحق الفلسطيني الكامل في الجزء الشرقي المحتل من مدينة القدس عام 1967م.⁽²⁵⁾ وكان المفاوضات الفلسطينية قد أبدى مرونة بالغة جداً فيما يتعلق بالمفاوضات حول القدس وصلت إلى درجة التهاون أو التنازل.

فقد تم عرض مجموعة من الوثائق أظهرت أن السلطة الفلسطينية تعاملت مع موضوع القدس في مباحثات ثنائية سرية بتاريخ 4 مايو 2008م بجملة من التنازلات جاءت على النحو التالي:

- عرض المفاوضات الفلسطينيون التنازل عن الحي اليهودي وحي الأرمن وحي الشيخ جراح للإسرائيليين، وهذه المرة الأولى التي يظهر فيها التراجع الفلسطيني عن التمسك بالحي الأرمني إذا ما قورن هذا الموقف بما تسرب من موقف للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في كامب ديفيد حيث رفض التنازل عن حي الأرمن وقال اسمي (عرفاتيان).

أما بالنسبة لحي الشيخ جراح فيلمح أحد المفاوضين الفلسطينيين إلى إمكانية المساومة عليه حيث قال للإسرائيليين في أحد اللقاءات التفاوضية : "في إطار تبادل الأراضي بالنسبة لمنطقة الشيخ جراح لا بد أن أحصل على منطقة مكافئة".

وبحسب عريقات فإنه في مقابل العروض الفلسطينية رفض الإسرائيليون مناقشة قضية القدس التي تصر إسرائيل على أنها خارج دائرة التفاوض.

(تسفي ليفني) أكدت في لقاء تم في 15 يونيو 2008 مع قريع ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس قائلة : "أكدنا للفلسطينيين أننا لن نعوضهم عن أي أرض هي جزء من إسرائيل"

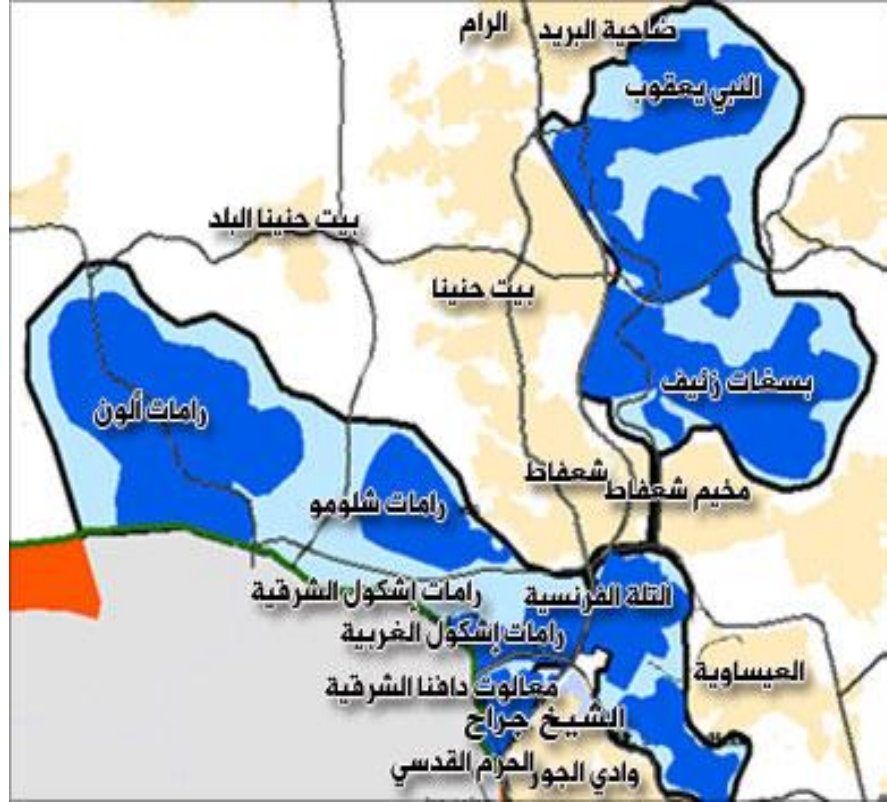
أ.د. نعيم بارود

- قاصدة بذلك القدس الشرقية، وكانت (ليفني) تصر على أن القدس "هي العاصمة الموحدة وغير المقسمة لإسرائيل والشعب اليهودي منذ 3007 سنوات".
- عريقات في اجتماع آخر له بتاريخ 15 يناير 2010م مع ديفيد هيل نائب ميتشل شدد عريقات على أن "ما في تلك الورقة^(*) يمنحهم أكبر (يروشاليم) في التاريخ اليهودي.
 - اقترح المفاوضون الفلسطينيون أن تضم إسرائيل كل المستوطنات في القدس ما عدا جبل أبو غنيم.
 - في اجتماع يوم 2008/5/4م، قدم الوفد الفلسطيني برئاسة أحمد قريع مجموعة من الخرائط مشفوعة بتأكيد منه على أن "هناك مصلحة مشتركة في الإبقاء على بعض المستوطنات" على النحو التالي :
- أ- جميع المناطق الظاهرة باللون الأزرق (خريطة رقم A3) هي مستوطنات في شمال القدس الشرقية وتمثل كتلتين كبيرتين يعيش فيهما أكثر من 136 ألف مستوطن، اقترح المفاوض الفلسطيني أن تبقى كما هي ويتم ربطهما بجسر.
- ب- المناطق التي تظهر باللون البرتقالي تمثل أراضٍ داخل إسرائيل، اقترح الجانب الفلسطيني أن تكون تابعة لسيطرته في إطار تبادل الأراضي بين الإسرائيليين والفلسطينيين.
- ج- في جنوب غرب القدس (خريطة رقم B3) تكون هناك عملية تبادل أراضٍ بنسبة 1: 50 لصالح إسرائيل على أن تحصل إسرائيل على أراضٍ من الضفة الغربية جُلها في القدس أو حولها، حيث أبدى المفاوض الفلسطيني استعداداً للتنازل عنها للجانب الإسرائيلي ليس مقابل حصوله على أراضٍ مماثلة في القدس ذاتها بل مقابل حصوله على أراضٍ في مناطق أخرى أبرزها في منطقة بيسان شمالاً وأخرى شرق غزة.⁽²⁶⁾ (خريطة رقم C3) إضافة إلى الكثير من التفاصيل والمواقف التي تنازل فيها المفاوض الفلسطيني عن كثير من الثوابت في القدس.

(*) الورقة التي كان قد كتبها الرئيس محمود عباس وسلمها عريقات بنفسه.

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

خريطة (A3)



خريطة (B3)



استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

خريطة (C3)



أ.د. نعيم بارود

وقد وصف مؤسس ورئيس هيئة أرض فلسطين المؤرخ الدكتور سلمان أبو ستة ما ورد في هذه الوثائق من عرض فلسطيني بالتنازل عن الحي اليهودي وجزء من الحي الأرمني وحي الشيخ جراح بأنه "خطيئة قانونية وسياسية".

أما فيما يتعلق بموقف الفصائل الفلسطينية مما يجري في القدس ومن المفاوضات حول القدس، فقد جاءت المواقف الرسمية لبعض هذه الفصائل واضحة في رفضها لما أسمته التفريط، حيث جاء في بيان مشترك لكل من حماس، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تم ذكر القدس باعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، ورفض التفريط بالحقوق المقدسة والوطنية الثابتة.

ووصفت حماس في بعض بياناتها المفاوضات بـ (المفاوضات التفريطية) واعتبرت "أن القبول بالتفاوض حول القدس والأقصى هو جرأة على الثوابت والمقدسات والدين"، كما رفضت حماس "أي حل ينتقص من حقنا في فلسطين والقدس والأقصى"، واعتبرت "أن التفاوض غطاء لاستمرار الاستيطان وتهويد القدس وسرقة المقدسات".⁽²⁷⁾

ولا يبتعد موقف حركة الجهاد الإسلامي عن موقف باقي الفصائل حول القدس.

إن ضعف المفاوضات الفلسطينية لا يؤهله بالتنازل عن القدس إذ إن ضعفنا كفلسطينيين لا يؤهلنا بالتنازل عن ثوابتنا؛ لأن الأجيال القادمة لها الحق في هذه الثوابت، وإن كانت المفاوضات ستقود إلى المزيد من هذه التنازلات فليعيد المفاوضات الفلسطيني حساباته ولترتب السلطة الفلسطينية أوراقها من جديد.

ولكن هل بقي شيء يمكن التفاوض عليه؟

الرؤساء الأمريكيون جميعهم في حملاتهم الانتخابية ورسائل الضمانات الأمريكية أوضحوا أن المفاوضات على القدس سيأخذ بعين الاعتبار الواقع القائم بمختلف جوانبه البشرية والمتعلق بالأرض والاستيطان والحاجات الأمنية والدينية، وفي ظل ميزان القوى القائم اليوم في ظل الهيمنة الأمريكية والشرعية الدولية يجعل الموقف الأمريكي هو الإطار الناظم لعملية التفاوض حول القدس حيث أدركت إسرائيل هذا الأمر ورأت أن التفاوض المطروح سوف يتم على أساس الأمر الواقع المفروض يوم التفاوض، لذلك فقد رسمت إسرائيل جغرافيا مدينة القدس على النحو التالي:

- 86% من مساحة الجزء الشرقي المحتل عام 1967م قد تمت مصادرتها بالفعل.
- 9% من مساحة الجزء الشرقي المحتل عام 1967م يخضع لعمليات ومخططات الحدائق العامة.
- يتبقى 5% يمكن التفاوض عليه وفق شروط تفاوضية غير محددة المعالم.

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

لذلك فإن إمكانية استعادة الحقوق الفلسطينية الكاملة في القدس الشرقية عبر التفاوض أمر غير ممكن، وأن أقصى ما قدمته إسرائيل هو السيادة على الحرم القدسي من أعلاه دون أسفله، وتأمين المرور إلى الحرم واقتطاع حائط البراق وساحته لصالح اليهود وضم الكتل الاستيطانية والأحياء اليهودية وتقاسم إدارة البلدية المشتركة وفق الأحياء والسكان، وأن تسمى القدس هكذا عاصمة لدولة فلسطين دون سيادة حقيقية عليها، ما يجعل المفاوضات حول القدس محسومة إسرائيليًا ومفتوحة عربيًا وفلسطينيًا للتنازلات المتتالية تحت ضغط الأمر الواقع، فإسرائيل لن تقدم في القدس سوى تنازلات إدارية محدودة شكلية لن تؤهل الفلسطينيين باتخاذها عاصمة لهم.

محددات مستقبل القدس النهائي :

إن أوراق القضية الفلسطينية ليست كلها بيد الإسرائيليين بل يبقى هناك بعض نقاط القوة في أيدي العرب، وتبقى هناك بعض المحددات الإقليمية والدولية سوف تؤثر في المستقبل القريب في قضية القدس، منها :

1- تزايد أعداد السكان العرب في مدينة القدس حيث إن إسرائيل منذ احتلالها للمدينة عام 1967م وضعت الهدف الأكبر وهو ألا تزيد نسبة السكان العرب عن 20%، ولكن في العام 2009م وحسب معطيات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، فإن سكان القدس لسنة 2009م بلغ 760800 :

العرب 268400 شكلوا ما نسبته 35%

اليهود 492400 شكلوا ما نسبته 65%⁽²⁸⁾

وهذا له مدلول كبير جداً في مؤتمر هرتسليا وفي قراءات الديموغرافيين اليهود، حيث إن التوقعات الديموغرافية الإسرائيلية تقول إن الرحم الفلسطيني هو قنبلة منكتكة فعلاً، ستؤدي في نهاية المطاف إلى ترجيح كفة الميزان الديموغرافي لصالح الفلسطينيين، وسوف يصبح الإسرائيليون أقلية، وقد اقتنع بهذه الفكرة كبير الديموغرافيين اليهود البروفيسور (سيرج ديلا فرغولا) وكذلك الديموغرافي اليهودي البروفيسور (أمنون سوفير)، ويقول (سوفير) في هذا الصدد لا يوجد أي منط في إبقاء السيطرة على شرقي القدس.⁽²⁹⁾

2- العمق العربي والإسلامي، مع الدول العربية المجاورة، سواء الأردن التي كان لها دور كبير في القدس إضافة إلى أكثر من 3 مليون فلسطيني في الأردن يتطلعون إلى القدس كل يوم، أما في مصر فالأمر يعطي زخماً أكبر إذ إن العاطفة المصرية تجاه القدس كبيرة جداً، وكذلك السودان والمغرب العربي ودول الخليج والدول الإسلامية تركيا، أندونيسيا، ماليزيا، وكل مسلمي العالم لهم

اهتمامهم الخاص بالقدس، صحيح أن هذه العاطفة وهذا الاهتمام لن يغير من الواقع الحالي شيئاً، ولكنه على ما أظن أنه سوف يغير الكثير جداً في المستقبل القريب.

3- الثورات العربية في كل من مصر واليمن وتونس، إذ كان لقضية القدس حضور كبير جداً لدى الشباب الذي انقلب على الطغيان وتوحدت الشعارات في هذه البلدان الثلاثة بأن القدس ستكون حاضرة على أجندة هؤلاء الشباب في المستقبل القريب، وأن مدينة القدس عبارة عن بوصلة يمكن أن تتجه إليها كل الشعوب العربية والإسلامية في لحظة واحدة ودون إعداد مسبق، وهذه في حد ذاتها أعلى درجة من درجات القوة لدى مدينة القدس.

4- قضية القدس ليست قضية الفلسطينيين وحدهم بل هي قضية مليار مسلم أو أكثر في كل الدنيا، وفي هذا كلام مهم جداً للدكتور محمد عمارة في كتابه "القدس بين اليهودية والإسلام" (هذا هو مقام القدس في عقيدة الإسلام والمسلمين، وموقعها في التاريخ الإسلامي والتاريخ اليهودي، وعليه فإننا يجب أن نتعامل معها في هذا الطور من أطوار الصراع التاريخي حولها وعليها، باعتبارها أكثر من قطعة أرض وأعظم من مدينة وأهم من عاصمة للدولة الفلسطينية وأخطر من كونها قلب الصراع العربي الصهيوني، إنها كل ذلك وأكثر من ذلك، إنها جزء من عقيدة أمة يبلغ تعدادها ملياراً وثلاث المليار، وليست مجرد قضية وطنية لثمانية ملايين من الفلسطينيين، ولا مجرد مشكلة قومية لأقل من ثلاثمائة مليون عربي، إنها عاصمة الأمة الإسلامية، ومحور الصراع العربي الصهيوني، وفوق كل ذلك، إنها عقيدة إسلامية وحرم مقدس، والرباط بينها وبين الحرم المكي هو التجسيد لعقيدة وحدة دين الله التي جاء بها الإسلام، فإسلامية القدس وإسلامية موقفنا في الصراع حولها يضيف للإمكانات الوطنية الفلسطينية والطاقت القومية العربية ولا ينتقص منها، بل إن هذه الإسلامية لقضية القدس هي مصلحة سائر أصحاب المقدرات من سائر المتدينين بالديانات الأخرى).⁽³⁰⁾

رؤية للحل النهائي/المستقبل والحل :

لقد استطاعت إسرائيل فعلاً أن ترسي قواعد عملية في القدس لا يمكن تجاوزها أو التغلب عليها عند طرح أي حل سياسي، وذلك بهدف أن تظل القدس عاصمة موحدة لإسرائيل. وفي المقابل لا يستطيع أحد على سطح الأرض أن ينكر أن إسرائيل احتلت جزءاً من القدس في العام 1948م، وأكملت احتلال الجزء المتبقي عام 1967م، وأنه نتيجة لهذا الاحتلال فقد دمرت إسرائيل 39 قرية مقدسية وشردت 98000 مواطن مقدسي أصبحوا لاجئين زاد عددهم اليوم عن 700,000 لاجئ مقدسي، وهذا لم يطرح ولم يتم التطرق إليه في أي مرحلة من مراحل الصراع حول القدس.

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

إن توقيع اتفاق سلام عادل وشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين بات أمر شبه مستحيل؛ لأن إسرائيل كادت أن تحسم معركة الجغرافيا والديموغرافيا لصالحها، وهي في حد ذاتها تستخدمها إسرائيل سلاحاً فعالاً في المفاوضات، وقد استطاعت أن تشحن فكر المفاوضات الفلسطيني بضرورة تقبل (سياسة الأمر الواقع) وجعله يفكر ملياً ويقتنع تماماً بالسياسة التي سوف تترتب على ذلك، وهي (سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه)، ومن هنا فإن المفاوضات الفلسطيني لا يفكر ولا يطرح إطلاقاً موضوع القدس الغربية مثلاً التي هي أساس القدس، وهي من احتلت أولاً؛ لأن المفاوضات الفلسطيني وبناءً على السياسات السابقة التي فرضتها عليه إسرائيل، لا يعرف من أين يبدأ، ولا يعرف كيف يفاوض؛ لأننا إذا عرفنا أصول التفاوض فإننا نعرف كيف نتفاوض، وعلى أساس هذا المبدأ فإن القدس واحدة (كلها)، ويجب أن يتمسك الفلسطينيون بحقهم فيها كلها، ويجب أن نطالب ونتمسك بالقدس كل القدس؛ لأننا كلفلسطينيين إن لم نطالب بالكل ونحتفظ بحقنا فيه فلن نحصل على شيء.

كما يجب أن تكون القدس كلها حاضرة ولا يتم ترحيل قضيتها إلى ما يسمى (الحل النهائي)؛ لأن المعركة حول القدس لن تحسم إلا بما يلي :

- 1- ثبات الفلسطينيين والمفاوض الفلسطيني على حقه في كل القدس.
 - 2- أن تتخلى إسرائيل عن فكرة القدس العاصمة الأبدية والموحدة للشعب اليهودي.
- فلماذا يطرح دائماً المفاوضات الإسرائيلي كلمة (الموحدة)؟، وأين هذه الكلمة من أجندة المفاوضات الفلسطيني؟، لقد غابت دائماً هذه (الموحدة) عن أفكار المفاوضات الفلسطيني، ولم يحملها معه في حقيبتها إلى المفاوضات؛ لأن المفاوضات الإسرائيلي لا يخجل أبداً من طرح (القدس الموحدة)، أما نحن فيعتبرنا الخجل والحياء ونخاف أن نتهم بالتشدد والتطرف أو أي ألفاظ أخرى إذا ما تمسكنا بالقدس الكاملة والموحدة عاصمة للدولة الفلسطينية.

إن التخلي عن القدس الكاملة والموحدة خطيئة سيتحمل المفاوضات الفلسطيني الحالي وزرها، وسوف تحاسبه الأجيال القادمة؛ لأنه لا يحق له إطلاقاً التخلي عن أي جزء من القدس؛ لأن القدس عاصمة مليار وثلاث المليار مسلم، ويجب على المفاوضات أن يتمسك بحقه في كل القدس لأن القدس الغربية محتلة كما الشرقية، ويجب أن يعود اللاجئين الـ 700000 إلى كل القدس وإلى الـ 39 قرية التي طردتهم إسرائيل منها.

أ.د. نعيم بارود

ولكن هل هذا ممكن؟

نعم ممكن، وهناك شواهد في عمر إسرائيل؛ لأن إسرائيل خرجت من غزة وفق معطيات ومستجدات حدثت على أرض الواقع في قطاع غزة، لذلك رضخت إسرائيل تحت ضغط الواقع وهربت من قطاع غزة، كما أن إسرائيل خرجت من كل سيناء ومن لبنان.

وإذا أرادت إسرائيل والمنطقة الإقليمية والدولية أن تحيا بسلام فعلى إسرائيل أن تعترف بأن القدس كل القدس عربية، وعليها أن تعيد الحقوق إلى أصحابها على النحو التالي:

1- القدس المحتلة عام 1948م، يجب أن تعود الأرض كاملة وتعود القرى التي دمرت ويعود اللاجئين الذين خرجوا تحت إرهاب الاحتلال، وعلى الاحتلال أن يخرج من هذا الجزء بالكامل.

2- القدس المحتلة عام 1967م، فإن إسرائيل طبقت فيها سياسة الأمر الواقع، وعملت على تهويد المدينة بالكامل، ولكن بقيت الكثير من المشاكل لم تحسم لصالح الاحتلال مثل مشكلة السكان، فإسرائيل تعلم جيداً أن نسبة العرب في القدس اليوم 35%، ويمكن أن يصبحوا أكثرية في العام 2030م، وأن هناك حوالي 100000 يهودي غادروا القدس خلال العشرين سنة الأخيرة هاربين من البطالة وأزمة السكن (بالرغم من البناء والاستيطان)، والمناخ المتعصب الناجم عن ضغط المتشددين اليهود، وعلى ذلك فالمعركة لم تحسم كلياً، إذن باستطاعة إسرائيل أن تخطو الخطوات التالية:

أ- تفكيك المستوطنات، وهي هنا أمام خيارين:

- إما أن تظل الأبنية لأصحاب الأرض الفلسطينيين وتقبل إسرائيل بالتعويض عن البناء.
- وإما أن تقوم بإزالة الأبنية تماماً وتبقى الأرض لأصحابها (وقد حدث ذلك في غزة وفي ياميت بسيناء).

ب- بالنسبة للحي اليهودي في البلدة القديمة إن أثبت التاريخ أن لهم حق الإقامة فيه كغيرهم من السكان فليكونوا كباقي السكان.

إذا رفضت إسرائيل هذه العروض فيجب أن يبقى الباب مفتوحاً لكل الخيارات (بما فيها خيار المقاومة بجميع أشكالها)، من أجل الضغط على إسرائيل وإجبارها على التخلي ولو بالقوة عن القدس؛ لأن الحق إن لم تسانده قوة فهو حق ضائع، ونعم للحق الذي تدعمه القوة^(*).

(*) وإن كنا اليوم لا نمتلك تلك القوة التي سوف تجبر إسرائيل على التخلي عن القدس فإن الأجيال القادمة قد تمتلك تلك المقومات، كما أن عدم وجود قوة اليوم لا تؤهلنا بأن نتخلى عن القدس، وتبقى نقطة

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

وهذا ما أيده الدكتور إبراهيم أبراش في مقاله استحقاقات أيلول بين الحقيقة والسراب "بل يجب اشتقاق وسائل نضالية مواكبة للعمل الدبلوماسي، وأهم هذه الوسائل المقاومة الشعبية والمصالحة"⁽³¹⁾، وإن كان أبراش أكثر ميلاً إلى المقاومة الشعبية أكثر من ميله إلى المقاومة القوية.

على هذا الأساس يجب أن نذهب كفلسطينيين إلى استحقاق أيلول متمسكين بكامل حقوقنا في الدولة وكامل القدس؛ لأن المفاوضات السابقة منذ مدريد وحتى الآن، وكل الطروحات وكل العروض قد هبطت بالحقوق الفلسطينية إلى (الصفر)، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإننا في المستقبل القريب قد نبحت عن القدس بالمجهر ولن نراها.

فإذا أردنا قدسنا فيجب علينا أن نطرحها في سبتمبر على أنها كاملة وموحدة وأن يكون ذهابنا إلى استحقاق الدولة لانتزاع حقوقنا، ونأمل ألا يكون ذلك مجرد بالون اختبار كبير، كما نأمل ألا يكون مجرد خطوة لتحسين شروط المفاوضات؛ لأن إسرائيل قد تذهب إلى سبتمبر وفي جعبتها خطة إسرائيلية بشأن تقديم طلب رسمي للأمم المتحدة للحصول على اعتراف (بإسرائيلية دولة إسرائيل)، وذلك في خطوة موازية للتحرك الفلسطيني لتحصيل اعتراف بدولة فلسطينية في حدود 67، حيث يتم الاعتراف بدولتين:

- 1 - دولة فلسطينية بحدود مؤقتة في حدود عام 67 مع تعديلات يتم التوافق عليها.
 - 2 - دولة يهودية مع فتح المجال للتفاوض على القضايا المركزية الأخرى.
- وقد يكون القرار "ينبغي تقسيم مساحة فلسطين إلى قسمين دولة فلسطينية عربية بحدود مؤقتة ودولة يهودية"⁽³²⁾.

وعلى ذلك يجب أن تكون خطواتنا كفلسطينيين مدروسة بعناية، وإلا قد نقع في شرك إسرائيل والأمم المتحدة، ويجب أن نتمسك بكامل حقوقنا في الأراضي الفلسطينية والقدس.

كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

- 1- قامت إسرائيل باحتلال القدس كل القدس (الجزء الغربي والشرقي)، ورسمت سياستها وحددت معالمها، واستطاعت (دولة الاحتلال) أن تقنع العالم بأن القدس هي فقط الجزء الشرقي من المدينة.

مركزية القدس في الصراع، فقد تُشعل القدس فتيل التحرر دون أن يشعر بذلك أحد ودون مقدمات، وإنما إن حدث ذلك فإنه سيفاجئ العالم ويذهله.

- 2- جميع قادة إسرائيل أعلنوا وبصراحة وأمام العالم أن القدس لن تعود مجزأة، وأنها هي العاصمة الأبدية لإسرائيل.
- 3- فرضت إسرائيل على المدينة مجموعة من الإجراءات التي عملت من خلالها على تهويد المدينة، فأصدرت مجموعة من اللوائح والأنظمة والقوانين التي تجعل المدينة تحت سيطرتها، كما عملت على بناء مجموعة هائلة من المستوطنات، وأحدثت انقلاباً ديموغرافياً في أعداد السكان وتركيبتهم وتوزيعهم، كما عملت على طرد المواطنين العرب وسحبت هوياتهم وصادرت أراضيهم.
- 4- ارتكزت مكونات السياسة الإسرائيلية تجاه القدس على البعد الديني والبعد السياسي الذي استمد تعاليمه من البعد الديني.
- 5- إسرائيل رفضت عبر عهد طويل من المفاوضات مع جميع الأطراف إعطاء أي أمل بإعادة الحقوق الفلسطينية، وأن كل ما قدمته هو مجموعة من الإجراءات الإدارية المحدودة دون سيادة فلسطينية حقيقية على الأرض، لذلك فإن القدس لن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية عن طريق طاولة المفاوضات.
- 6- أن أوراق القضية ليست كلها بيد الإسرائيليين، فهناك نقاط قوة كبيرة في أيدي الفلسطينيين والعرب، منها البعد السكاني، والعمق العربي والإسلامي، والثورات العربية، وأن القدس هي قضية مليار وثلث المليار مسلم، وليست قضية 12 مليون فلسطين فقط.
- 7- أن سلسلة التنازلات التي قدمها المفاوض الفلسطيني مرفوضة بجميع المستويات، وهي خطيئة سياسية وأخلاقية وقانونية يجب أن يتحمل المفاوض الفلسطيني وزرها، ويجب على المفاوض أن يثبت على حقه في القدس كل القدس (شرقية وغربية)، وأن تظل القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة الدولة الفلسطينية، ويجب أن تظل دائماً حاضرة كذلك على أجندة المفاوض وفي وجدان كل الفلسطينيين وكل المسلمين.
- 8- يجب على إسرائيل أن تتخلى عن فكرة القدس العاصمة الأبدية والموحدة للشعب اليهودي وأن تعيد الحقوق الكاملة في كل القدس للفلسطينيين، وأن يعود المقدسيون إلى القرى التي هجروا منها قسراً في حرب عام 1948م، وعلى إسرائيل أن تقوم بتفكيك كامل المستوطنات وإخراج المستوطنين وإعادة الأرض إلى أصحابها.
- 9- يجب أن تظل القدس كاملة حاضرة في استحقاق سبتمبر.

استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي

التوصيات :

- 1- جاءت أهم التوصيات على النحو التالي :
- 1- لما كانت قضية القدس لم تأخذ حقها كاملاً في أية مبادرات أو اتفاقات، فإننا نوصي بضرورة أن تظل القدس حاضرة وبقوة في أية اتفاقيات مستقبلية.
- 2- عدم التفريط بأي جزء من القدس؛ لأن ذلك خطيئة دينية وسياسية وقانونية.
- 3- يجب أن تبقى القدس على سلم أولويات استحقاق سبتمبر.
- 4- تمويل قضية القدس واعتبارها القضية المركزية لمليار وتلث المليار مسلم في جميع مناطق العالم.
- 5- نشر قضية القدس في كل دول العالم العربي والإسلامي على أنها جزء من العقيدة الإسلامية، وأنها جزء من دين الله وأن التفريط بها أو بجزء منها إنما هو تفريط بجزء من العقيدة الإسلامية.

المراجع

- 1- إبراهيم أبراش : استحقاقات أيلول بين الحقيقة والسراب.
- 2- سليمان بشارت : خطة إسرائيلية ليهودية الدولة مقابل استحقاق سبتمبر.
- 3- مهدي عبد الهادي : القدس ... رؤية مستقبلية.
- 4- نفس المصدر.
- 5- هاني رسلان : الطريق نحو سلام عربي إسرائيلي .. القضايا والمشكلات : موقع القدس من المفاوضات.
- 6- عليان الهندي : مستقبل القدس الشرقية وفق الرؤية الإسرائيلية.
- 7- سمير الزين : القدس مدينة الصراع المفتوح، الإجراءات الإسرائيلية بعد احتلال القدس الشرقية، مجلة صامد الاقتصادي، ع 108.
- 8- نعيم بارود : الوضع الجيو استراتيجي لمدينة القدس، 1999م.
- 9- عليان الهندي، مصدر سابق.
- 10- نفس المصدر.
- 11- خليل التفكجي : الاستيطان في القدس (سياسة مبرمجة)، مؤتمر القدس الأول، مؤسسة القدس الدولية.
- 12- نفس المصدر.

- 13- نبيل الفيومي : مسألة القدس والحل النهائي وفق القانون الدولي العام.
- 14- خليل التفكجي، مصدر سابق.
- 15- أحمد دحلان : مدينة القدس دراسة ديموغرافية، مؤتمر القدس الرابع، مؤسسة القدس الدولية، 2010م.
- 16- نفس المصدر.
- 17- نعيم بارود : الجدار الفاصل ... المسار والآثار، مؤتمر كلية أصول الدين، 2-2007/4/3، الجامعة الإسلامية، 2007م.
- للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر : عدنان أبو عامر : جدار التوسع والفصل العنصري حول القدس : المسار والآثار والمواقف، مؤسسة القدس الدولية.
- 18- نعيم بارود : الاعتداءات الصهيونية على القدس والمسجد الأقصى خلال العام 2010م، مؤتمر كلية الآداب (القدس .. تاريخاً وثقافة)، 7-8 مايو 2011م.
- 19- حنا عيسى، جريدة القدس 2010/5/5م.
- 20- مهدي عبد الهادي، مصدر سابق.
- 21- جواد الحمد : انعكاسات سياسة المصادرة والاستيطان الإسرائيلية على مستقبل القدس السياسي، 2007/11/5م.
- 22- وليد المدلل : أثر الاستيطان الصهيوني على حياة السكان الفلسطينيين في شرقي القدس، مؤسسة القدس الدولية.
- 23- زهدي جمال الدين : القدس .. مفاهيم يجب أن تصحح.
- 24- نبيل الفيومي، مصدر سابق.
- 25- زهدي جمال الدين، مصدر سابق.
- 26- هاني رسلان، مصدر سابق.
- 27- جواد الحمد، 2007، مصدر سابق.
- 28- موقع الجزيرة نت، 2011/1/24م.
- 29- نهاد الشيخ خليل : تطور موقف حماس من القدس في البيانات الرسمية (1987-2010م)، مؤتمر كلية الآداب (7-2011/5/8)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 30- معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، تقرير بمناسبة يوم القدس 2009/5/20م.
- 31- أريك بندر ويوآف برومر : الرحم الفلسطيني قنبلة متكتكة! إسرائيل 2048 : نبوءات ديموغرافية، جريدة الأيام، العدد 3324، السبت 2005/4/23، ص 19.
- 32- زهدي جمال الدين، مصدر سابق.